الموازنة العامة للأزمة ٢٠١٥/ ٢٠١٦

بين استرضاء الخارج والضغط على الداخل والعودة للتطور الرث

إسلام أبو المجد

باحث الاقتصاد السياسي

مقدمة :

الموازنة العامة للدولة[١] هي وثيقة فنية تضعها حكومات العالم لبلدانهم ترصد فيها جميع الإنفاقات الحكومية المتوقعة خلال عام قادم مقابل رصد لجميع الإيرادات الحكومية المتوقعة ، ومنها يُمكن معرفة حجم الفائض أو العجز المتوقع خلال ذلك العام. ومن بنود هذه الوثيقة تتضح ملامح السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومات المختلفة ومن أهم الفروق بين الموازنة العامة للحكومات والموازنة العامة للأفراد[٢] أن الحكومات تبدأ برصد جميع بنود إنفاقها أولاً ثم تقوم بعد ذلك برصد بنود إيراداتها، وفي حالة عجز الإيرادات عن الوفاء بالمتطلبات تقوم الحكومة بوضع بند خاص خاص بمصادر سداد هذا العجز (قروض محلية- قروض أجنبية- منح وتسهيلات- .... وغيرها). أما موازنة الأفراد فتبدأ برصد مصادر الدخل الفردي أولا ثم تقوم برصد إنفاقاتها استناداً إلى هذا الدخل وفي حالة ما إذا ظهر عجز فإن كل فرد يقوم بالتصرف وفقاً لظروفه الخاصة. ماذا يعني هذا الكلام؟ إنه يعني أن الموازنة العامة للدولة هي وثيقة مُلزمة وتُعد قانوناً بعد موافقة البرلمان عليها. لذلك فهي أكثر القوانين جدلاً في جميع برلمانات العالم. بينما الموازنة الفردية غير مُلزمة حتى لمن قام بوضعها. والآن كيف تتضح معالم السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الموازنات العامة في بنود الإنفاق على سبيل المثال يتضح حجم الإنفاق على بنود الخدمات العامة وبنود الدعم التي يستفيد منها كافة المواطنين وبنود الخدمات الاقتصادية التي يستفيد منها القادرين على سداد أثمانها فقط. وفي بنود الإيرادات يتضح الفرق بين الضرائب المباشرة التي يدفعها بعض المواطنين وهم من يحصلون على مقابل سلعة أو خدمة يحصلون عليها وبين الضرائب غير المباشرة التي تقع على كاهل جميع المواطنين . وفي الرسوم الجمركية تتضح نسب تلك الرسوم على السلع الضرورية والسلع غير الضرورية، وهكذا

بعد تلك الإشارة العامة نستطيع الآن قراءة أى موازنة عامة ومنها نعرف توجهات السياسة الحكومية.

وبذلك تكون الموازنة العامة للدولة وثيقة سياسية تبرز توجهات الدولة في معالجتها للمسائل العامة في شتى مناحي حياة المواطن ، حيث انها تقوم بتوزيع الإنفاق قطاعياً ووظيفياً والمفترض نوعياً ، بما يؤثر على المواطن وشكل حياته ، وتقوم بتوزيع أعباء الإيرادات على المواطنين حالاً كما في الضرائب ، أو مستقبلاً كما في القروض ، أو تجنبهم ذلك عن طريق عوائد الإستثمار ، لذلك فالموازنة العامة للدولة أداة لتوزيع الواجبات والحقوق على السلطات في نظام الحكم القائم[٣].

وبالتالي تصل أهميتها حتى تحديد المصير السياسي لنظام الحكم بالدولة، حيث تعبر عن درجة استجابة نظام الحكم القائم للمطالب الشعبية، في إطار علاقة ارتباط بين درجة الاستجابة هذه واستقرار النظام وشرعيته[٤].

خاصة في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع، مع الأخذ في الاعتبارانعكاس الموازنة على محاولات نظام الحكم القائم لتحقيق متطلبات النظام الاقتصادي العالمي، والعمل في إطار شروطه وقواعده.

---

[١] "الموازنة العامة للدولة هي البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقا للسياسة العامة للدولة ". - المادة الاولى من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣.

[٢] الموزنة العامة للأفراد : هي الترجمة المالية لخطة كمّية تغطي جميع أوجه نشاط مؤسسات الأعمال لفترة مستقبلية في صورة شاملة و منسقة، ويوافق عليها المسؤولون المنفذون ويرتبطون بها وتتخذ هدفاً يتم على أساسه متابعة نتائج التنفيذ الفعلي والرقابة عليها وتمكن الإدارة من اتخاذ الإجراءات المصححة لمعالجة الانحرافات والتوصل إلى الكفاية القصوى.

[٣] بما أن الموازنة العامة للدولة تعمل على توزيع موارد مالية على جهات الموازنة لإستخدامها لتحقيق الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقا للسياسة العامة للدولة ، فإن بذلك تعطي حقوق مالية وإدارية لتلك الجهات ، يقابلها واجبات عليها نحو تحقيق تلك الأهداف.

[٤] الأبعاد السياسية للموازنة العامة للدولة ، خالد العدوان ومحمد الشرعة ، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية والإجتماعية ، المجلد ٤١ ، العدد ٣ ، ٢٠١٤.

ولذلك تعكس الموازنة العامة للدولة كيفية مواجهة نظام الحكم القائم لجميع المسائل التي تهم المواطن، ولذا فإنه بقراءة الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٥ / ٢٠١٦، فإننا نستطيع أن نعي بشكل واضح خيارات الدولة المصرية، بسلطتها التنفيذية والتشريعية[٥]،تجاه المواطن المصري، خلال السنة المالية القادمة والأعوام القادمة أيضا ،عامة فيما يتعلق بالسياسة العامة للدولة، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الاقتصاديةوالاجتماعية، وأيضا السياسية، وعلى جانب آخر قدرة نظام الحكم القائم على الوفاء باستمراربمتطلبات الاندماج بالنظام الاقتصادي العالمي، الذي يبدو أنه يجاهد في اللحاق بركبه.

وعلى الرغم من أنه قد يعمد البعض إلى التحليل والتنبؤ باتجاهات نظام الحكم القائم المستقبلية، إلا أن الموازنة العامة للدولة يمكن أن تزودنا بالأدلة الكمية – محاسبية أو اقتصادية أو اجتماعية–الملموسة على صحة تلك التنبؤات أو خطأها ، وذلك على الرغم من أنه لا يتم الإلتزام بشكل كبير بإعتمادات بنود الموازنة العامة للدولة ، وهو ما يظهر جلياً في الحساب الختامي[٦] ، لأي موازنة عامة للدولة في مصر ، حيث تكون الفروقات كبيرة بين الموازنة وحسابها الختامي ، سواء في المصروفات أو الإيرادات .

وإذا جاز لنا أن نُطلق على مرحلة ماقبل ٢٥ يناير ٢٠١١م أ: ا مرحلة للتطور الرث[٧] للإقتصاد المصري فإننا نرى ملامح رغبة النظام الحاكم للعودة وبشدة إلى ذلك التطور بعد أربع سنوات من ثورة شعب على على هذا الشكل من التطور وذلك من خلال محاولات من النظام القائم للعمل على إحداث توازنات، أهم اتجاهاتها هو العودة إلى الخلف،أي للتطور الرث للاقتصاد المصري قبل ٢٥ يناير ٢٠١١، من خلال عدم عدالة توزيع الدخل، بما يعمل على استمرار إنتاج الاستقطاب الاجتماعي ويفاقم الثروة من جهة والفقر من جهة أخرى،كنتيجةللتبعية الاقتصادية،ويكون هذا واضحا على مستوى علاقاته الخارجية أو الداخلية، بما يسمح له بالحصول استقرار سياسي لوجوده ، على نفس قواعد ما قبل ٢٥ يناير ٢٠١١.

وهنا تكمن أزمةالتوجهات في وقت الأزمةالاقتصادية والاجتماعية وأيضا السياسية، حيث أن اختياراته– عبر موازنة ٢٠١٥/ ٢٠١٦ – حددتتوجهاته باتخاذ إجراءات تقشفية، تتطلب التضحية بطبقات اجتماعية لصالح طبقات اجتماعية أخرى،حيث يعتقد النظام أن الطبقات الغنية يمكن أن تساعده في تحقيق معادلة "الخارج والداخل"، ويعتقد أن الطبقات المضحى بها يمكنه التعامل معها في إطار غير اقتصادي، مثل التعامل الأمني، لكن يبدو أن النظام يقع في فخ العلاقات الديالكتيكية[٨]للمجتمع المصري.

وقبل أن نبدأ في تحليل الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/٢٠١٦ ، جدير بنا أن نحدد موقع الاقتصاد المصري ، من جهة ، ونظام الحكم القائم ، من جهة أخرى ، من النظام الإقتصادي العالمي.

---

[٥] وذلك أنه على الرغم من صدور قانون ربط الموازنة العامة ٢٠١٥ / ٢٠١٦ في شكل قرار جمهوري بقانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٥ ، قبل تشكيل مجلس النواب المصري ، بإعتباره السلطة التشريعية ، إلا أنه سيكون ضمن حزمة القوانين التي ستعرض عليه خلال ١٥ يوم من إنعقاده طبقا للدستور المصري ، وبالتالي سيكون مجلس النواب المصري مسئولاً عن إصدار هذه الموازنة فور التصديق على قرار رئيس الجمهورية .

[٦] الحساب الختامي هو : "بيان يتضمن النفقات العامة التي انفقت ، والايرادات العامة التي حصلت ، خلال فترة مالية منتهية ، غالبا ما تكون سنة".

[٧] للمزيد : البرجوازية الرثة والتطور الرث – فرانك ، اندريه غوندر – ترجمة الهيثم الأيوبي – دار العودة – بيروت ١٩٧٣

[٨] هي مفهوم عن العلاقات لا يقوم على التوازن الميكانيكي ، بل يقوم على أن العلاقات الإنسانية ومنها العلاقات الاقتصادية والاجتماعية يقوم جانب منها على التوافق وجانب منها على التناقض في إطار جدلي ، ويكون نتيجة العلاقات من منظور زمني ، هل التوافق أكثر أم التناقض للمزيد : علم الاقتصاد من خلال التحليل الجزئى : نظرية السوق، نظرية الانتاج، نظرية التوزيع، نظرية الاستهلاك– مصطفى رشدي شيحه – دار الكتب الجامعية – ١٩٨٧.

مصر في طريق التبعية الإقتصادية[٩]-وتأثير ٢٥ يناير ٢٠١١:

مرت مصر بطريق طويل من التبعية الإقتصادية في إطار النظام الإقتصادي العالمي، منذ أفول تجربة "محمد علي" في محاولته لبناء اقتصاد مصرى مستقل في إطار السوق العالمي وليس نقيضاً له" وهي تجربة تبتعد كل البعد عن التجارب الديمقراطية ، ولكن سيكيفينا بيان هذا بإستخدام المنهج التاريخي ، منذ عام ١٩٦٥ : ٢٠١٤ ، وتوقعات مؤسسة Trading Economics[١٠] كلما سمحت البيانات بذلك.

ومن أبرز صور التبعية الاقتصادية التي تربط الاقتصاد المصري بالاقتصاد العالمي ، التبعية التجارية ، إذا ما قيست بمتوسط نسبة التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) إلى الناتج المحلي الإجمالي، أو ما يعرف بدرجة الانفتاح (الانكشاف) الاقتصادي على العالم الخارجي، أو إذا ما قيست بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، لبيان مدى اعتماد الدولة في سد احتياجاتها على الاستيراد من الخارج وليس ما تنتجه محلياً.

من الحيف الذي يسببه التقسيم الدولي للعمل الذي تم بمقتضاه تسخير موارد الدول التابعة ، مثل الإقتصاد المصري لخدمة اقتصاديات الدول المتبوعة في النظام الاقتصادي العالمي تحت مقولة الاعتماد المتبادل.

ولما كان الدول المتبوعة في الاقتصاد العالمي ، في إطار تنظيمها لمصالحها وضمان إستمراريتها، وإن كانت تقبل تطور رث للدول التابعة ، لصالح النظام الحاكم ، إلا أنها تضع متطلبات الحد الأدنى من إطار ضعيف للحقوق الإقتصادية والإجتماعية ، إلا أن الحراك الثوري والذي بدأ في مصر قبيل ٢٥ يناير ٢٠١١ ، وتجسد في ذات اليوم ، أثار تغيير كبير في ترتيب الأهمية للإقتصاد المصري ، كإقتصاد تابع في النظام الإقتصادي العالمي .

والأشكال البيانية التالية تؤكد على أن مؤشر الإنكشاف التجاري ومؤشر الميل الحدي للإستيراد من الخارج لمصر يتجه نحو الإنخفاض ، حتى أنه وصل في عام ٢٠١٤ إلى نفس قيمة العام ١٩٦٥ بالنسبة لمؤشر الإنكشاف ، وقيمة مقاربة بالنسبة للميل الحدي للاستيراد ، وبما يؤكد أن على الرغم أن في ١٩٦٥ جاء القرار السياسي بمحاولة الخروج من إطار التبعية ، إلا أنه وفي ٢٠١٤ وما قبلها أتى الحراك الثوري ، بتخوفات من الدول المتبوعة في الاقتصاد العالمي من النظر إلى مصر كعنصر فاعل في الاقتصاد العالمي ، وفي إنتظار لنتائج قدرة نظام الحكم القائم على الوفاء بمتطلبات التواجد بشكل فاعل نسبياً ، وعلى أسس ما قبل ٢٥ يناير ٢٠١١ ، مع الحرص على عدم إرتكاب أخطاء الرئيس الأسبق "مبارك".

بل وأنه حتى الآن تأتي التوقعات ، وفق البيانات التي ينشرها نظام الحكم القائم ، أن مؤشر الإنكشاف التجاري على الخارج سينخفض حتى يصل إلى ١٥% ، في سابقة لم تحدث في مصر منذ ١٩٦٥ ، وهذا يؤدي إلى إضرار كامل بطبقة ذوي الدخول المرتفعة "الأغنياء" ، خاصة الأكثر إرتباطاً بالنظام الإقتصادي العالمي.

وتؤكد الأشكال البيانية ، أن الواردات السلعية من الخارج ، هي السبب الأساسي في درجة التبعية التجارية لمصر في النظام العالمي ، حيث أنها وصلت إلى نسبة ٦١% من مؤشر الإنكشاف التجاري على الخارج في ٢٠١٤ ، ومن المتوقع أن تصل إلى نسبة

---

[٩] محمد السماك، قياس التبعية الاقتصادية للوطن العربي وتأثيراتها الجيوبولينيكية المحتملة، المستقبل العربي، يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، عدد ٥١، السنة التاسعة، سبتمبر ١٩٨٦.

[١٠] للمزيد : http://www.tradingeconomics.com/egypt/forecast

٧٤% في ٢٠٢٠ ، وبما يشير إلى توقع إستمرار التبعية التجارية ، مع سوء وضع الطبقات ذوي الدخول المرتفعة "الأغنياء" ، وخاصة الأكثر ارتباطاً بالنظام الاقتصادي العالمي ، وبشكل يسلبها مزايا التطور الرث ، قبل ٢٥ يناير ٢٠١١ ، الذي كان يعبر عن اقتصاد محابي لهذه الطبقات.

وبذلك تظهر أزمة نظام الحكم القائم ، في إتجاه الإقتصاد المصري لنزع مزايا أكثر من ثلاثون عاما من التطور الرث ، والنمو الغير محابي للفقراء لصالح طبقات ذوي الدخول المرتفعة "الأغنياء" ، نتيجة عدم عدالة توزيع الدخل والثروة ، وفي ظل مزيد من الإجحاف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لذوي الدخول المنخفضة "الفقراء ومعدومي الدخل "الأشد فقراً" .

وتطلب تلك طبقات ذوي الدخول المرتفعة "الأغنياء" وخاصة المرتبطين بالاقتصاد العالمي ، والتي ينتمي إليها نظام الحكم القائم ، بتدخله للعمل على إنقاذهم[١١] والعودة سريعاً إلى ما قبل ٢٥ يناير ٢٠١١ ، واستخدام جميع الأدوات لذلك ، ومن ضمنها الأدوات الإقتصادية ، والمالية والنقدية ، وعلى رأسها الموازنة العامة للدولة.

ويتطلب ذلك من نظام الحكم القائم إعداد موازنة عامة للدولة ، تتوافق مع المتطلبات الخاصة بإعادة ضبط موقع مصر كاقتصاد تابع ، في النظام الإقتصادي العالمي ، والوصول إلى نفاذ مصر لموقعها قبل ٢٥ يناير ٢٠١١.

[١١] "السيسي لـ "رجال الاعمال" : "مصر آمنة ولن يمسسكم أحد فهناك قانون يحكمنا" ، موقع التحرير الإلكتروني ، ١١ نوفمبر ٢٠١٥ ، للمزيد من التفاصيل : http://www.tahrirnews.com

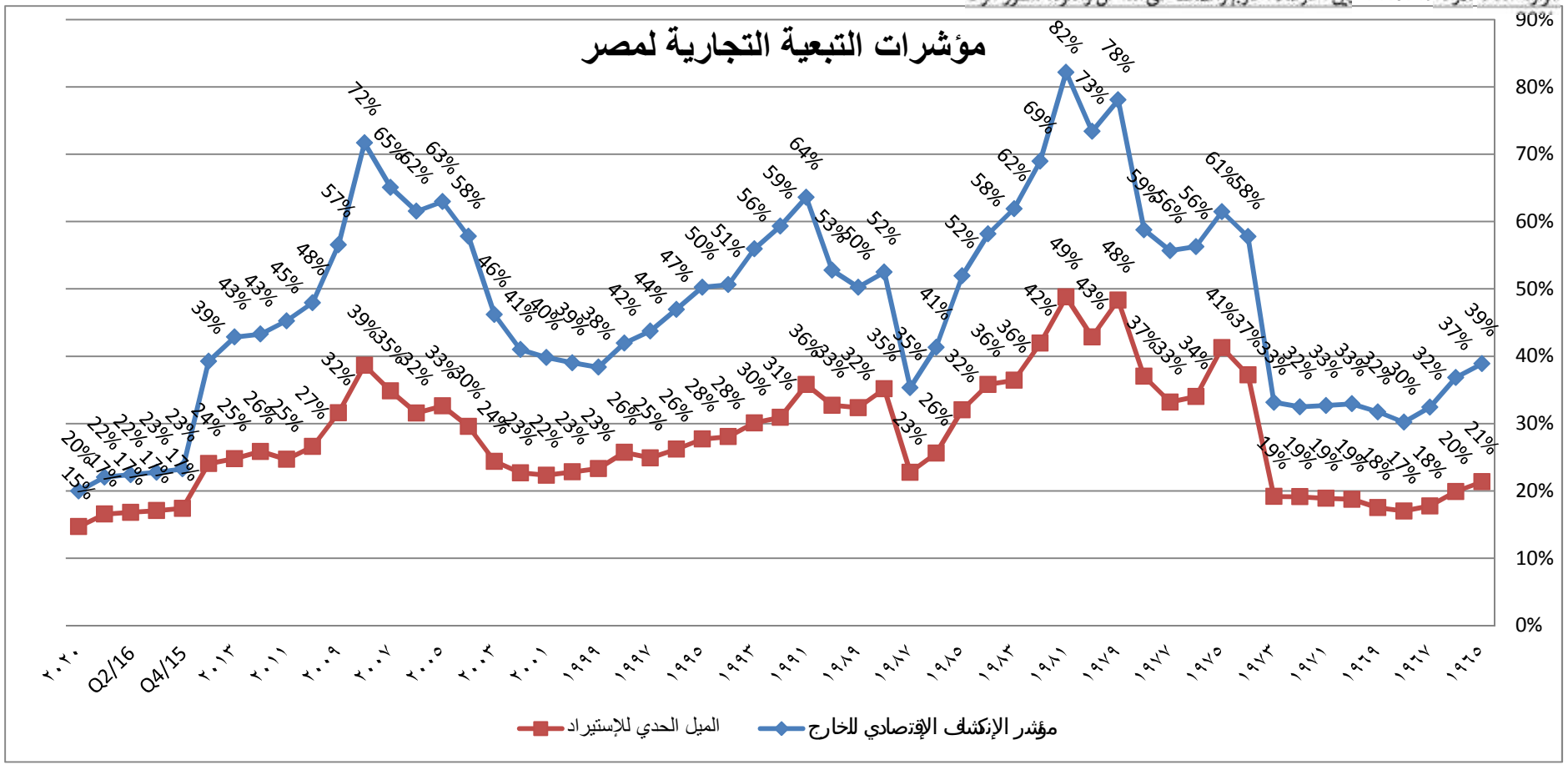

المصدر : حسابات الباحث مجمعة من بنك البيانات –البنك الدولي [١٢] ، حتى ٢٠١٤ ، وتوقعات مؤسسة Trading Economics [١٣] في الفترة من بعد ٢٠١٤ ، وجميع البيانات معدة على اساس سعر الدولار في عام ٢٠١٤.

[١٢] للمزيد : http://data.albankaldawli.org/country/egypt-arab-republic
[١٣] مصدرسابق

تأثير الواردات الى الناتج القومي على مؤشر الانكشاف الاقتصادي

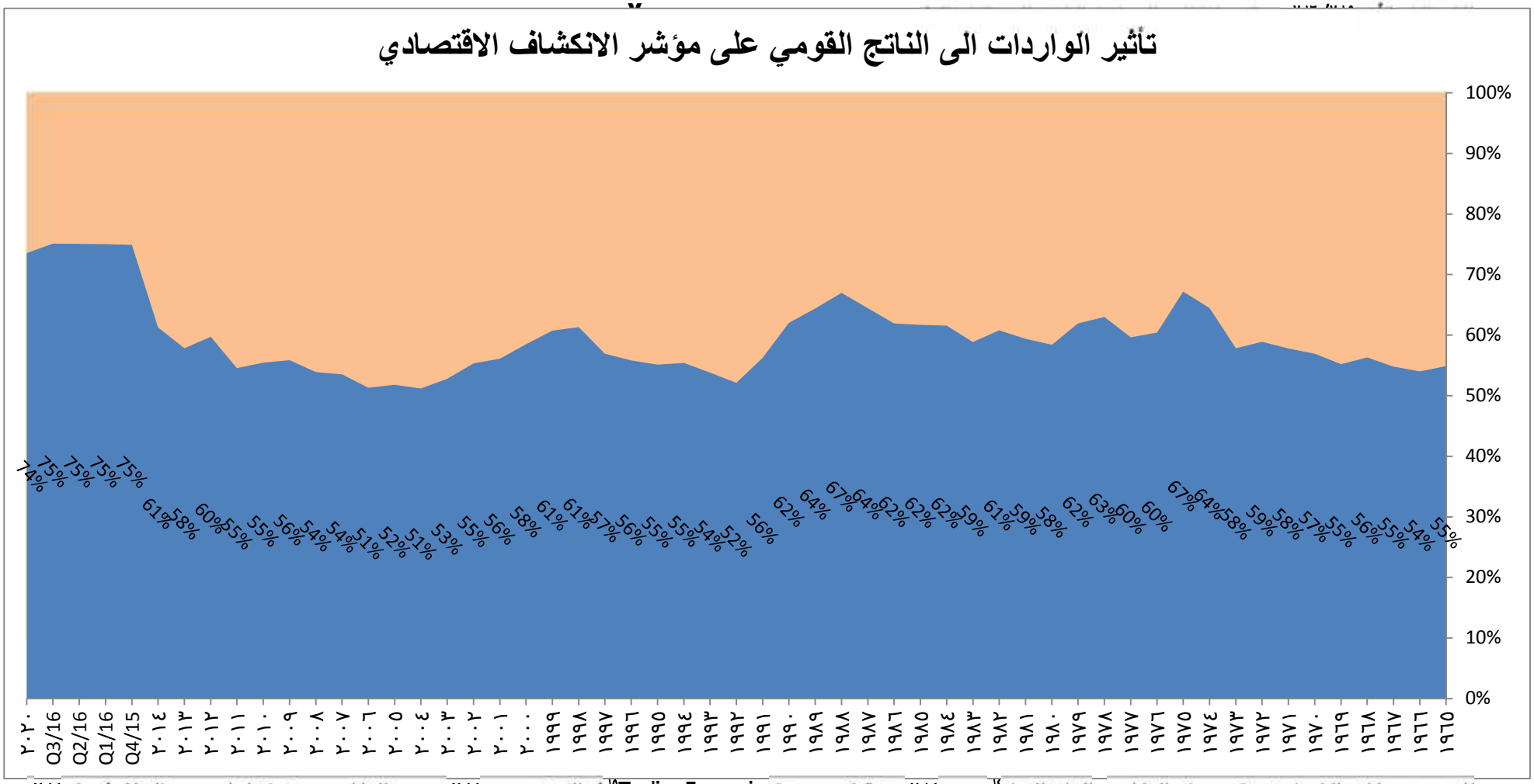

المصدر : حسابات الباحث مجمعة من بنك البيانات – البنك الدولي[١٤] ، حتى ٢٠١٤ ، وتوقعات مؤسسة Trading Economics[١٥] في الفترة من بعد ٢٠١٤ ، وجميع البيانات معدة على اساس سعر الدولار في عام ٢٠١٤.

[١٤] مصدرسابق
[١٥] مصدرسابق

الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/ ٢٠١٦ ... استرضاء لتحسين شروط عودة النظام إلى الاقتصاد العالمي وفق اشتراطات ما قبل ٢٥ يناير:

مع الأخذ في الاعتبار نظرة الخارج للاقتصاد المصري، والذي يعبر عنه بكونه نظرة حذرة سلبية، للعمل على ضمان أصحاب حقوق الدائنية من الخارج، خاصة مع تجربة حملات عدم سداد الديون الخارجية الكريهة، التي كانت مصر نشطة بها بعد الموجة الثورية في ٢٥ يناير ٢٠١١.

ويتجه نظام الحكم القائم في مصر نحو الاقتصاد العالمي، ليعود إلى نفس وضعه قبل ٢٥ يناير ٢٠١١، من خلال وضع التوجهات اللازمة، من خلال جميع الأدوات الاقتصادية والاجتماعية، مع تأجيله لحزمة المتطلبات الرئيسية للدول المتبوعة في الإقتصاد العالمي في الناحية السياسية ، والأخذ بخطوات في متطلبات فرعية في إطار شكلي ، حتى يستطيع السيطرة على الداخل، وضمان استقراره مرة أخرى، مع محاولة تحسين النظرة التي يعبر عنها تصنيف مصر وفق تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٦/٢٠١٥ – الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ، والذي تدهور كما تبين الأشكال البيانية التالية:

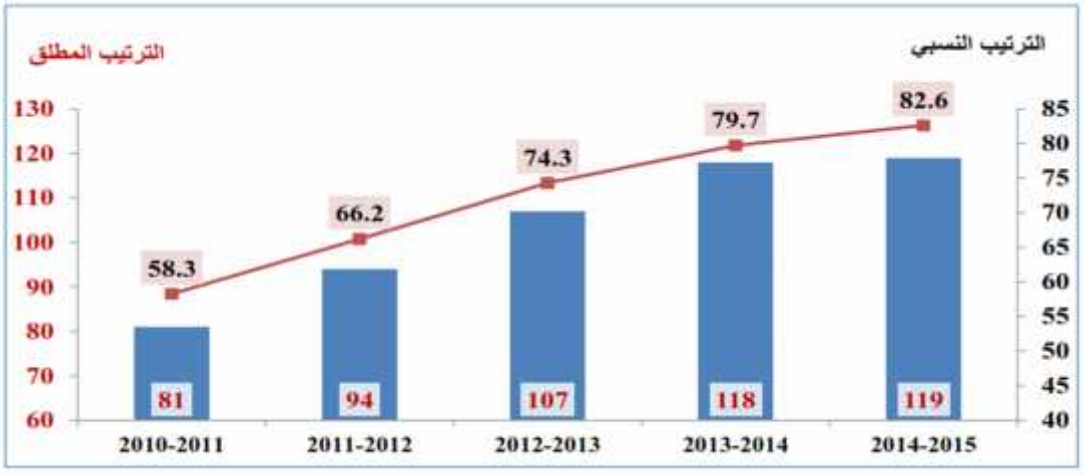

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي، 2015/2014.

فقد تراجع تقييم مصر في مؤشر التنافسية العالمية على مدار الأعوام المالية من ٢٠١١/٢٠١٠: ٢٠١٥/٢٠١٤ من المركز ٨١ إلى المركز ١١٩.

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي، 2015/2014.

وتراجع تقييم مصر في مجموعة مؤشرات "المتطلبات الأساسية" ، وهي المتطلبات التي تعكس أداء المؤسسات العامة والخاصة في الاقتصاد ، من المركز ١١٠ في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى المركز ١٢١ في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، ومؤشر "عوامل تطور الأعمال والابتكار"، من المركز ٩٦ في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى المركز ١١٣ في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، مع تقدم في مؤشر "محفزات الكفاءة" – الذي يعني حجم المحفزات التي يتم تقديمها لمجتمع الأعمال - من المركز ١٠٩ في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى المركز ١٠٦ في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، وهو مركز اقل تصنيف من مركزها في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ حيث كان ١٠١، وفي كل هذه المؤشرات أقل من دول منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما توضحه الأشكال البيانية السابقة.

كما تراجع تصنيف مصر، وفق تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٥/٢٠١٤، في عدد من المؤشرات الهامة في رؤية الإستثمار، خاصة الأجنبي منه، مثل مؤشر "حماية المستثمر" من المركز ٦٩ : ١١٧، مؤشر "الجودة العامة للبنية التحتية" من المركز ١١٨ : ١٢٥، مؤشر "الإدخار المحلي" من المركز ١٠٨ : ١٢٢، مؤشر "جودة توفير الكهرباء" من المركز ١٠٧ : ١٢١، مؤشر "توفير خدمات البحث والتدريب" من المركز ١٠٣ : ١٢٤، مؤشر "عدد الإجراءات لبدء الأعمال" من المركز ٢٥ : ٣٩، مؤشر "توفر الخدمات المالية" من المركز ١١٢ : ١٢٩، مؤشر "سهولة الإقتراض" من المركز ١٠٠ : ١٢٩، ومؤشر "حصة الشركات المحلية في قنوات التوزيع الدولية" ، والتي تقيس حجم صادرات الشركات المحلية في التجارة الدولية ، من المركز ٧٧ : ١٣١، وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي، 2015/2014.

وكانت توقعات صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق النمو العالمي، ابريل ٢٠١٥[١٦]، استمرار ارتفاع أسعار السلع في مصر، وأن يصل معدل التضخم إلى ١٣.٥% في عام ٢٠١٥، مقارنة بـ١٠.١% في ٢٠١٤ و٦.٩% في عام ٢٠١٣، إشارة الى دخول الاقتصاد المصري في حلقة مفرغة من الركود التضخمي، تؤدي إلي تباطؤ معدلات النمو المنخفضة بالأساس وارتفاع معدلات البطالة[١٧]، وذلك ما يجعل الاقتصاد المصري باستمرار اقتصاداً غير محاب للفقراء[١٨] ، وهذا ما يؤكده تقرير مؤسسة *Numbeo* بخصوص مؤشر جود الحياة[١٩] في مصر ضمن ٨٦ دولة في ٢٠١٥ ، وهو يظهر بالشكل البياني التالي :

البيان	الترتيب - معدل	مؤشر نوعية الحياة	مؤشر القوة الشرائية	مؤشر السلامة	مؤشر الرعاية الصحية	مؤشر اسعار المستهلك	معدل أسعار الملكية إلى الدخل	مؤشر وقت قطع المسافات	مؤشر التلوث
2015	83	-7.07	25.84	39.86	54.69	37.22	11.33	56.85	96.62
2014	82	5.41	25.57	47.57	61.3	38.26	11.09	60.83	91.23
2013	82	7.59	27.41	51.33	59.08	44.12	12.33	59	89.86
2012	83	-22.17	27.17	55.69	65.74	50.77	11.81	59	125.71

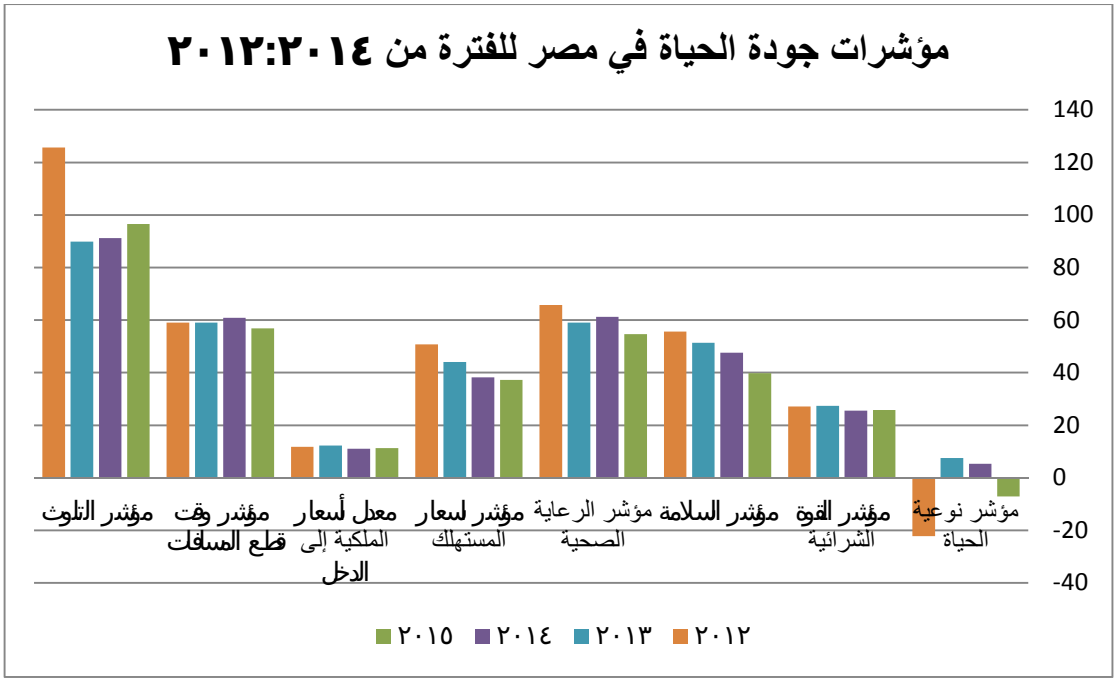

المصدر : بيانات مجمعة من موقع مؤسسة *Numbeo* http://www.numbeo.com/quality-of-life

[١٦] المصدر : http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/weo/2015/01/pdf/texta.pdf
[١٧] المصدر : https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/weo/2015/01/pdf/texta.pdf
[١٨] المصدر :النمو الإقتصادي المحابي للفقراء ، المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة جسر التنمية ، العدد ٨٢ – أبريل ٢٠٠٩ ، النسخة الإلكترونية http://dl.arab-api.org/API/publication/pdfs/35/35_develop_bridge82.pdf
[١٩] مؤشر معني بقياس الرفاه العام للأفراد والمجتمعات ، بما في ذلك مجالات التنمية الدولية، والرعاية الصحية والسياسة والعمل.

والذي يشير إلى إنخفاض كافة مؤشرات جودة الحياة ، وفق هذا النموذج ، ما عدا مؤشر القوة الشرائية الذي يتذبذب حول متوسط بالارتفاع والإنخفاض.

على الرغم من هذا فإن نظام الحكم القائم، بإخراج موازنة بشكل يوفي بمتطلبات قوى الاقتصاد العالمي، حتى يستطيع أن يحصل على غطاء يستطيع من خلاله الإستقرار في سدة الحكم، بنفس قواعد ما قبل ٢٥ يناير ٢٠١١، وعلى محور ثان تكون تلك الموزانة إرضاء للطبقات ذات الدخول المرتفعة "الأغنياء"، وخاصة المرتبطين منهم بالاقتصاد العالمي، وعلى محور ثالث العمل على الضغط على الطبقات ذات الدخول المنخفضة "الفقراء" والمعدومة الدخل "الأكثر فقراً"، واستبدال الحلول الاقتصادية لمشكلاتهم، بالحلول الأمنية، وهي الاقل تكلفة اقتصادية، من وجهة نظر النظام.

وقد ظهر جلياً الدور الهام للموازنة العامة للدولة ٢٠١٥ /٢٠١٦ ، بعد الموافقة على حزمة قروض على مدار ثلاث سنوات من قبل كل من مجموعة البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي بمبلغ ٤.٥ مليار دولار ، منها مليار دولار من مجموعة البنك الدولي على مدار ثلاث سنوات تحت عنوان "قرض لأغراض سياسة التنمية البرامجية لضبط أوضاع المالية العامة، وتوفير الطاقة المستدامة، وزيادة القدرة التنافسية" ٢٠ ، وذلك الإستراتيجية الجديدة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا [٢١] المعنونة "الاشتمال الاقتصادي والاجتماعي من أجل السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: إستراتيجية جديدة لمجموعة البنك الدولي" – تضع في صميمها هدف تعزيز السلام وتحقيق الاستقرار الاجتماعي في المنطقة. وهي تقوم على أربع ركائز تتصدى للأسباب الكامنة للصراعات والعنف، وكذلك النتائج العاجلة من خلال الإجراءات التدخلية الإنمائية التي تشجع الاشتمال وتحقيق الرخاء الذي يتشارك الجميع في جني ثماره. وفيما يلي الركائز الأربع التي تستند إليها هذه الإستراتيجية:

- تجديد العقد الاجتماعي – لخلق نموذج تنموي جديد يقوم على زيادة ثقة المواطنين؛ وحماية الفقراء والمعرضين للمعاناة بمزيد من الفاعلية؛ وتقديم الخدمات على نحو يشمل الجميع ويخضع للمساءلة؛ وتقوية القطاع الخاص بحيث يكون قادرا على خلق الوظائف وإتاحة الفرص للشباب في المنطقة؛
- التعاون الإقليمي – خاصة حول توفير سلع النفع العام الإقليمية وحول قطاعات، كالتعليم وإمدادات المياه والطاقة بغرض تشجيع زيادة الثقة والتعاون فيما بين بلدان المنطقة؛
- القدرة على مجابهة الصدمات والأزمات الناشئة عن أزمة اللاجئين والهجرة، وذلك من خلال تشجيع رفاه اللاجئين والمشردين داخليا والمجتمعات المحلية المستضيفة لهم بالتركيز على بناء الثقة وإقامة المرافق التي تحتاج إليها؛
- إعادة الإعمار والتعافي – من خلال نهج ديناميكي يقوم بجمع الشركاء الخارجيين، وتعبئة موارد تمويلية كبيرة، وتجاوز المساعدات الإنسانية الطارئة إلى التنمية الأطول أجلا حيثما وأينما تخبو جذوة الصراعات.

[٢٠] المصدر : "مجموعة البنك البنك الدولي تعزز مساندتها لمصر" - http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2015/12/17/world-bank-group-scales-up-support-for-egypt

[٢١] المصدر : "إستراتيجيتنا الجديدة" – موقع البنك الدولي - http://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/brief/our-new-strategy

وقد ركزت وثيقة "القرض الأول لأغراض سياسة التنمية البرامجية لضبط أوضاع المالية العامة، وتوفير الطاقة المستدامة، وزيادة القدرة التنافسية" [٢٢] ، على ثلاث ركائز هي في الوقت نفسه الأهداف الإنمائية للبرنامج ، وهي: (١) تعزيز ضبط أوضاع المالية العامة من خلال زيادة معدلات تحصيل الإيرادات، والحد من تضخم فاتورة الأجور، وتدعيم إدارة الدين؛ (٢) ضمان توفير إمدادات الطاقة المستدامة من خلال مشاركة القطاع الخاص؛ و (٣) تعزيز مناخ ممارسة الأعمال من خلال قوانين الاستثمار، واشتراطات إصدار التراخيص الصناعية، فضلا عن تعزيز المنافسة.

وأكدت الوثيقة إطار الشراكة الإستراتيجية الجديد لمصر (٢٠١٥ – ٢٠١٩) [٢٣] الذي يسعى، جنبا إلى جنب مع إستراتيجية إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأن سلسلة قروض سياسات التنمية ستلعب دورا إستراتيجيا أساسيا في تعميق مساندة البنك للإصلاحات الهيكلية الضرورية في مصر، مع تصنيف عام للمخاطر يُعد مرتفعا. وتتضمن المخاطر الرئيسية التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على قدرة العملية على تحقيق هدفها الإنمائي ما يلي: (أ) تحديات الاقتصاد الكلي المرتبطة بارتفاع عجز الموازنة العامة وتراجع مستويات احتياطيات النقد الأجنبي؛ (ب) التحديات السياسية وتحديات نظم الإدارة العامة والحوكمة؛ (ج) التحديات الخاصة بالإستراتيجيات القطاعية؛ و (د) ضعف القدرات المؤسسية وقدرات التنفيذ. ويمكن لهذه المخاطر، إن وجدت، أن تؤثر بصورة منفردة أو مشتركة في رغبة الحكومة وقدرتها على تنفيذ الإصلاحات أو أن تجعل نتائج أجندة التنمية أقل نجاحا ، ولكن مخاطر عدم المشاركة تفوق مخاطر البرنامج ، وهو ما نفس ما تم اتباعه بالنسبة لحالة تونس[٢٤] ، بحزمة قروض ١.٥ مليار دولار على ثلاث سنوات.

تزامن هذا مع موافقة مجلس إدراة بنك التنمية الإفريقى على منح مصر ٥٠٠ مليون دولار تمثل الدفعة الأولى من القرض الذى طلبته الحكومة المصرية لدعم الموازنة بإجمالى ١.٥ مليار دولار على مدار ٣ سنوات ، لدعم نفس أهداف إستراتيجية مجموعة البنك الدولي.

[٢٢] وثيقة "القرض الأول لأغراض سياسة التنمية البرامجية لضبط أوضاع المالية العامة، وتوفير الطاقة المستدامة، وزيادة القدرة التنافسية" – موقع البنك الدولي - http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/2015/11/25262045/egypt-first-fiscal-consolidation-sustainable-energy-competitiveness-programmatic-development-policy-financing

[٢٣] "مجموعة البنك الدولي تعزز مساندتها لمصر" – موقع البنك الدولي - http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2015/12/17/world-bank-group-scales-up-support-for-egypt

[٢٤] "ابرز أعمال مجموعة البنك الدولي في تونس" – موقع البنك الدولي - http://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/brief/a-spotlight-on-the-world-bank-group-in-tunisia

السياسة الإجرائية للموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/ ٢٠١٦ ... تخبط وخلافات وتأخر وعدم مشاركة مجتمعية وانعدام للرقابة:

ومن المؤشرات اللازمة لقراءة الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/ ٢٠١٦، أنها شهدت ولادة متعثرة، من خلال حكومة تكنوقراط ، لم تكلف نفسها سوى تفصيل الموازنة العامة لدولة وفق تعليمات "عليا" ، تم إصدار البيان المالي التمهيدي – الذي لا يمكن من خلاله بناء أي قراءات عن توجهات الدولة – في مارس ٢٠١٥، ثم صدر الجزء الأول من مؤشرات البيان المالي في منتصف يونيو ٢٠١٥، ثم تم إصدار البيان المالي كاملاً بعد مرور حوالي أسبوع من بداية السنة المالية ٢٠١٥ / ٢٠١٦، وقام رئيس الجمهورية بالتصديق عليه وإصداره في نفس اليوم. هذا على الرغم أن المادة ١٢٤ من الدستور المصري تنص على عرض مشروع الموازنة العامة للدولة "على مجلس النواب[٢٥] قبل ٩٠ يوما على الأقل من بدء السنة المالية"، حتى تتاح الفرصة لمناقشتها في البرلمان أو من يحل محله قبل اعتمادها وتطبيقها.

وهي المرة الأولى في مصر التي يصدر بها البيان المالي للموازنة العامة بهذا الشكل. بما يشي بخروج الموازنة العامة ٢٠١٥/ ٢٠١٦ دون توافق أعضاء السلطة التنفيذية بالدولة، سواء الحكومة أو البنك المركزي أو الرئاسة، بشأن توجهات الدولة في المرحلة المقبلة. وربما يكون هذا ضمن المبررات المنطقية للتغيير الوزاري الذي تم باستقالة إبراهيم محلب – رئيس الوزراء ووزارته، وتكليف شريف إسماعيل بتشكيل الوزارة في ٢٠١٥/٩/١٢، واستقالة هشام رامز – رئيس البنك المركزي المصري، وتعيين طارق عامر رئيساً له في ٢٠١٥/١٠/٢١ ، وهذا ما اثار انتقاد عبد الفتاح السيسي – رئيس الدولة حول رفض مجلس النواب المصري لقانون "الخدمة المدنية"[٢٦]، وهو احد أهم القوانين التي تم وضع افتراضات الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/٢٠١٦ علي اساسها.

وهذا بسبب تفشي ظواهر أزمة الاقتصاد المصري بشكل واضح للمواطن العادي، وأصبح يضغط على حياته اليومية بشكل متزايد، وأصبح التضخم يطيح بدخول الطبقات الفقيرة والأكثر فقراً، والبطالة إستمرت حول معدلاتها بدون تغيرات ملموسة حقيقية، وتباطؤ معدلات الإستثمار .

كما أن الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/ ٢٠١٦ تستكمل طريق المواز ت العامة للدولة المصرية، في عدم خضوعها لمبادئ "الشفافية" و"المسائلة" و"المشاركة في الإعداد والرقابة" على الموازنة العامة للدولة. وفي ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالية يكون الوضع أكثر حدة. وهذا يعد إهدار لوسائل ضبط هيكل الحقوق الاقتصاد والاجتماعية للمواطن في مواجهة نظام الحكم، من خلال الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/ ٢٠١٦.

ونبدأ باستعراض آليات وإجراءات التخطيط والتنفيذ والرقابة على الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥ / ٢٠١٦، حيث أن منظمة "شراكة المواز ت الدولية[٢٧]"، المعنية بدعم محاسبة سلطات الدولة عبر بيانات الموازنة العامة، والتي أدرجت مصر الحاصلة على المركز ٩٠ ضمن ١٠٢ دولة على تصنيف: "دولة تقدم بيانات غير كافية أو لا تقدم بيانات[٢٨]"، حول الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/ ٢٠١٦

---

[٢٥] أو السلطة التي تحل محل مجلس النواب ، وهي في هذه الحالة رئيس الجمهورية .
[٢٦] خبر : السيسي ينتقد رفض البرلمان لقانون الخدمة المدنية – بوابة الوفد ، للمزيد : http://goo.gl/KNUgDy
[٢٧] حول منظمة "شراكة الموازنات الدولية" : http://internationalbudget.org/who-we-are/
[٢٨] المصدر : http://internationalbudget.org/wp-content/uploads/OBS2015-CS-Egypt-Arabic.pdf

وقد استطاعت الحكومة المصرية إنقاذ تصنيفها عبر سرعة إصدار البيان المالي التمهيدي، قبل بدء السنة المالية، و"موازنة المواطن" ٢٠١٥/ ٢٠١٦ تحت عنوان "مع بعض نكمل المشوار"[٢٩]، والعمل على إتاحتها عبر الموقع الإلكتروني للموازنة، مع إتاحة محدودة للمشاركة عبر "تعليقات"، لم تزد عن عدد ٢ "تعليق". وتم تقسيم "موازنة المواطن" إلى ٤ أقسام هي ؛ الرؤية – الاستثمار في مستقبل المصريين، بعدد زائرين ٤٤٨ وتعليق واحد؛ الأهداف الكمية والافتراضات الأساسية، بعدد زائرين ٤٦٢ وتعليق واحد؛ وأهم التحديات بعدد زائرين ١٤٢٤ وبدون أي تعليقات؛ وأهم السياسات المالية والاقتصادية المقترحة بدون زائرين أو تعليقات[٣٠].

وبالتالي تكون أرقام الموازنة العامة غير كافية لرؤية شاملة على توجهات نظام الحكم في مصر، حيث أنها جاءت غير كافية لأغراض التحليل بنشر مجرد إجماليات بدون تفصيلات لهذه الأرقام، وهذا ما أكد عليه تصنيف مصر المتدني بمقياس منظمة "شراكة الموازنات الدولية"، حيث حصلت مصر على ١٦ من ١٠٠ درجة، وتعقيب: "توفر الحكومة المصرية معلومات غير كافية عن الموازنة للجمهور".

وفيما يلي نستعرض ملخص تقرير الموازنة المفتوحة لـ "مصر" في عام ٢٠١٥ ضمن تصنيف مؤشرات منظمة "شراكة المواز ت الدولية":

عن مستوى ١٠ % من الناتج المحلي، كما أعلنت استهداف أن يصل العجز الكلي إلى ٨: ٨.٦% خلال العام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩، دون الأخذ في الحسبان أي منح أو مساعدات استثنائية خلال الأعوام القادمة، وهذا طموح يرضي الأطراف الخارجية بشكل مؤكد، كما يرضي طبقات الدخل المرتفع "الأغنياء" في الداخل، في ظل ارتباط تلك الطبقات بمحددات الاقتصاد العالمي ، ولكنه يضر بشكل أساسي بطبقات الدخل المنخفض "الفقراء" ومعدومي الدخل "الأكثر فقراً"، حيث سيكونون هم الأكثر تعرضاً لدفع مقابل محاولة تنفيذ تلك التوجهات ، لأن الحلول المطروحة ستكون إنتقاصاً من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لهذه الطبقات ، في إطار التوزيع الغير العادل للدخل والثروة.

وبلغ العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/٢٠١٦، نحو ٢٥١ مليار جنيه أو ما يعادل ٨.٩% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ١١.٥% عجزا مبدئياً في الحساب الختامي للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥[٣١]، ومقارنة بعجز بلغ نحو ١٢.٨% خلال عام ٢٠١٣ /٢٠١٤. وتقدر

[٢٩] المصدر : http://www.budget.gov.eg/Budget20152016
[٣٠] المصدر : http://www.budget.gov.eg/BudgetPre20152016
[٣١] هو انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقاتالعامة ، بمعنى زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة.
[٣٢] المصدر : التقرير المالي عن شهر أكتوبر ٢٠١٥ – وزارة المالية ،
للمزيد : http://www.mof.gov.eg/Arabic/esdarate/Pages/Report10-2015.aspx

إجمالي الإيرادات العامة في الموازنة بنحو ٥٩٩ مليار جنيه بزيادة ٢٣.٢ % عن العام الحالي، بينما تقدر المصروفات العامة بنحو ٨٧٢.٦ مليار جنيه بزيادة ١٨.٥% عن المتوقع في الحساب الختامي للعام ٢٠١٣ /٢٠١٤.

البيان	٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٦		٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١١/٢٠١٢
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلي		
• المصروفات العامة	٨٦٥.٩٦١	٧٨٩.٤٣١	٧٣٦.٥٤٣	٧٠٦.٥٦٤	٥٨٨.١٨٨	٤٧٠.٩٩٩
• الإيرادات العامة	٦٢٩.٩٧٦	٥٤٨.٦٣٢	٤٨٦.٩٠٩	٤٩٦.٧٨٨	٣٨٠.٣٩٩	٣٠٣.٦٩٩
العجز النقدي	٢٤٢.٩٨٧	٢٤٠.٧٩٩	٢٥٠.٤٣٤	٢٤٤.٧٢٩	٢٣٧.٨٦٩	١٦٧.٣٧٠
صافي حيازة الأصول المالية	٨.٩٠٠	٨٢٧٠	١٢.٩١٥	١٠.٧١٢	١.٨٠٤	٦٦٨٠
العجز الكلي	٢٥١.٠٩٣	٢٤٩.٩٧٢	٢٦٢.٥٤٩	٢٥٥.٤٣٩	٢٣٩.٧٦٩	١٦٦.٧٠٥
الناتج المحلي الإجمالي	٢.٨٣٣.٤٠٠	٢.٤٣٩.٩٠٠	٢.٤٣٩.٩٠٠	٢.٩٩٧.٦٠٠	٢.٧٤٣.٠٠٠	٢.٤٧٥.٣٠٠
نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي	٢٢.٠	٢٢.٦	٢٢.٠	٢٢.٩	٢٢.٠	٢٢.٣
نسبة المصروفات إلى الناتج المحلي	٣٠.٥	٣٢.٨	٣٠.٣	٣٥.١	٣٤.٦	٣٩.٩
نسبة العجز النقدي إلى الناتج المحلي	٨.٦	٨.٩	٩.٨٩	٨.٢	٨.٩	٩.٠
نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي	٨.٩	٨.٩	٩.٠	٨.٩	٨.٩	٩.٠

المصدر : البيان المالي للموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/٢٠١٦ – وزارة المالية.

وأكد البيان المالي للموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/٢٠١٦، أن إجمالي التمويل الذي تحتاجه الموازنة العامة لا يقف عند حدود العجز الكلي للموازنة العامة للدولة، والمقدر بمبلغ ٢٥١.١مليار جنيه، وإنما يمتد الأمر للبحث عن مصار تمويل تغطية أقساط القروض المحلية والخارجية، والمقدر رها في الموازنة ٢٥٧.٩ مليار جنيه، وبالتالي يكون صافي الاقتراض الذي تحتاجه الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ٢٥١.٣ مليار جنيه، مقابل مبلغ ٢٣٩.٧ مليار جنيه في موازنة العام الماضي، وبزيادة قدرها ١١.٦ مليار جنيه[٣٣]، وبالتالي يذهب العجز الكلي بالموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/ ٢٠١٦ بمصر نحو الهاوية.

[٣٣] المصدر : البيان المالي للموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/٢٠١٦ – وازرة المالية.

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٥/٢٠١٦	٢٠١٤/٢٠١٥		٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١١/٢٠١٢
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
العجز الكلى	٢٥١,٠٩٣	٢٣٩,٩٧٢	٢٦٢,٥٤٩	٢٥٥,٤٣٩	٢٣٩,٧١٩	١٦٦,٧٠٥
يضاف						
سداد أقساط القروض المحلية والخارجية	٢٥٧,٩٢٣	٢١٥,٩٤٠	٢٣١,٢٠٨	١٠٧,٥٤٧	٧١,٣٢٨	٣٦,٤٧٥
إجمالى التمويل	٥٠٩,٠١٦	٤٥٥,٩١٢	٤٩٣,٧٥٦	٣٦٢,٩٨٦	٣١١,٠٤٧	٢٠٣,١٨٠
(يستبعد)						
الخفض فى الدين العام بمقدار المسدد من الأقساط	٢٥٧,٩٢٣	٢١٥,٩٤٠	٢٣١,٢٠٨	١٠٧,٥٤٧	٧١,٣٢٨	٣٦,٤٧٥
صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠	٢٥٠	٠	٣١٥	١٢	٠
صافى الإقتراض	٢٥١,٣٤٣	٢٣٩,٧٢٢	٢٦٢,٥٤٩	٢٥٥,٧٥٤	٢٣٩,٧٠٧	١٦٦,٧٠٥

هذا وقد روعى فى مشروع الموازنه ان يتم توفير مصادر التمويل اللازمه سواء لتغطيه العجز الكلى

أولسداد أقساط القروض المستحقة من المصادر التمويلية التالية :

البيان	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٤/٢٠١٥		٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٢/٢٠١١	٢٠١١/٢٠١٠
	مشروع موازنة	موازنة	متوقع	فعلى		
- التمويل بإصدار أذون وسندات	٥٠٧,٨٢٥	٤٥٤,٩٤٩	٤٩٢,٧٢٥	٢٦٢,٦٢٣	٢٦١,٨٨٧	١٨٥,٤٩٢
- القروض من المصادر الخارجية	١٠١	١٠٠	٤١٩	٥٠,٣٢٣	٢٥,٠٢٩	٥,٤٥٥
- الإقتراض من مصادر أخرى	١,٣٤٠	٦١٣	٦١٣	٥٠,٣٥٥	٢٤,١١٩	١٢,٢٣٣
- صافى حصيلة الخصخصة	٢٥٠	٢٥٠	٠	٣١٥	١٢	٠
إجمالى مصادر التمويل	٥٠٩,٠١٦	٤٥٥,٩١٢	٤٩٣,٧٥٦	٣٦٢,٩٨٦	٣١١,٠٤٧	٢٠٣,١٨٠

ومن الطبيعى انه اذا ما توافرت مصادر تمويل بديلة للاذون والسندات فإن تلك المصادر ستحل محل الاذون والسندات .

المصدر: البيان المالي للموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/٢٠١٦ - وزارة المالية.

وبالتالي فإن هذا يوضح الاتجاه المستمر لنظام الحكم القائم في زيادة حجم الاقتراض، ليصبح في نطاق الخطر، وللتذكرة فإن الدين العام المحلى بلغ نحو ١٢٣٨ مليار جنيه عند نهاية حكم المجلس العسكري، وارتفع إلى ١٥٢٧ مليار جنيه في نهاية حكم الرئيس السابق محمد مرسي، وارتفع إلى ١٨١٧ مليار جنيه في نهاية حكم الرئيس السابق عدلي منصور، وارتفع إلى ٢٠١٧ مليار جنيه في مارس ٢٠١٥. وإذا أضفنا إليها الديون الخارجية فإن إجمالي الديون العامة الداخلية والخارجية بلغت في نهاية عام ٢٠١٤ نحو ٢٢١٧ مليار جنيه. ويبلغ متوسط نصيب الفرد من المصريين المقيمين في مصر منها نحو ٢٤.٦ ألف جنيه، ويتوقع مشروع الموازنة العامة للدولة

٢٠١٦/٢٠١٥ أن تصل الديون العامة إلى ٢٦١٣ مليار جنيه في نهاية العام المالي في ٣٠ يونيو ٢٠١٦ ، وفيما يلي شكل بياني يوضح تطور نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ، من ٢٠١٤ والتوقعات حتى ٢٠٢٠ وفقاً للبيانات الحكومية المنشورة:

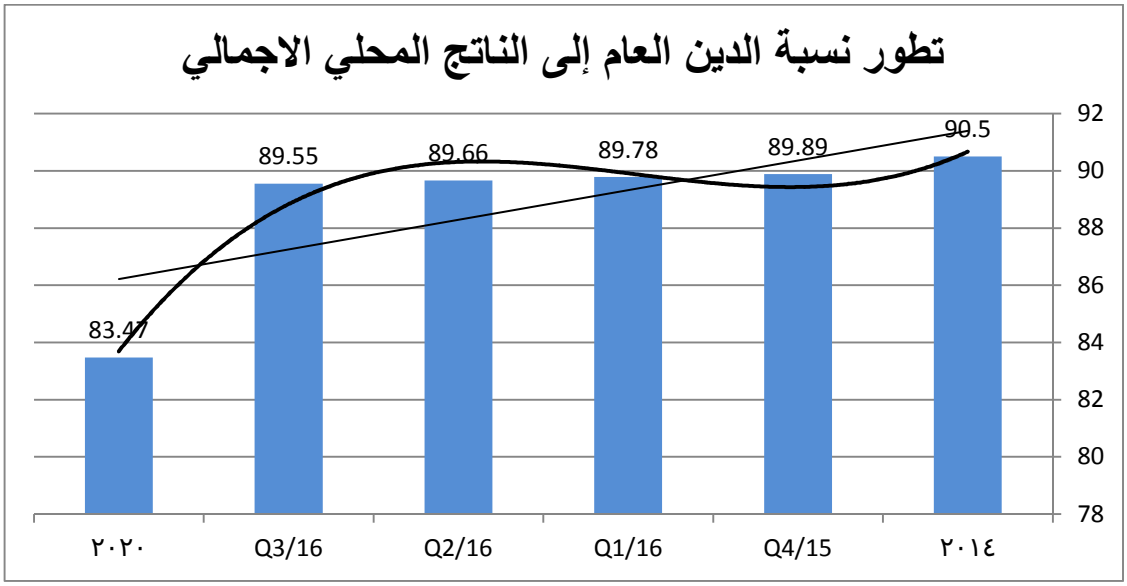

المصدر مؤسسة Trading Economics ، http://ar.tradingeconomics.com/egypt/forecast .

ويجب الأخذ في الاعتبار أن التكلفة الأكبر للدين العام في مصر تتعلق بهيكل الإنفاق العام الذي يذهب لتمويله، والذي تمثل المصروفات الجارية نحو ٨٠٪ منه، ما يعني أن الحكومة تستخدم المدخرات لتمويل نفقاتها الجارية بدلا من تمويل الاستثمار، وبالتالي فإن هذه المصروفات لا تحقق عائدا، ولا تسهم في زيادة قدرة الاقتصاد المستقبلية على الإنتاج أو على خلق فرص عمل بل وتزاحم القطاعات الإنتاجية الراغبة في الاستثمار برفع أسعار الفائدة وبتوفير فرص إقراض أقل مخاطرة للجهاز المصرفي، أي أن الدين العام في مصر مصدر خطورة.

على أنه يجب طرح إشكالية امتلاك البنوك التجارية "المصرية"، بنسبة ٧٤.٨% من إجمالي الرصيد القائم لأذون الخزانة المصرية[٣٤]، مقابل ٥٨.٤% نهاية ديسمبر ٢٠١٠، مع الأخذ في الاعتبار أن البنوك التجارية العاملة في مصر في شكل شركات مساهمة مصرية، تعامل على أنها مصرية وفق معيار التأسيس الذي يأخذ به القانون المصري، ولكن إذا طبق معيار رأسمال أو مركز الإدارة الرئيسي (الفعلي) فأننا سنكون أمام بنوك معظمها "أجنبية"، وعندها يتحول جزء من الدين العام المحلي، إلى دين عام خارجي ، ويتضح مؤشر التبعية المالية للاقتصاد المصري.

ومع الأخذ بتقديرات الموازنة ببعض التحفظ، يجب العلم بأن العجز الكلي للموازنة العامة من الممكن أن يزيد عن ٨.٦% من الناتج المحلي الإجمالي "التقديري" أيضا إلى ٩.٩%، وبالتالي عن مبلغ ٢٥١.١ مليار جنيه الموجود في الموازنة العامة للدولة ٢٠١٦/٢٠١٥.

ومن العجز الكلي للموازنة العامة ٢٠١٦/٢٠١٥، يأخذنا البحث إلى كل من المصروفات العامة للدولة والإيرادات العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥.

---

٣٤ المصدر : خبر : البنوك تستحوذ على ٧٤.٨% من الديون الحكومية المحلية – بوابة الوفد الإلكترونية .

ترشيد المصروفات بالموازنة العامة ٢٠١٥/ ٢٠١٦ ... على حساب من؟ :

ووفقا للجدول التالي تبلغ تقديرات المصروفات في الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، نحو ٨٦٤.٦ مليار جنيه، أي حوالي ٣٠.٥ % من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٧٨٩.٤ مليار جنيه، اي حوالي ٣٢.٥ % من الناتج المحلي الإجمالي، في تقديرات الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١٤ / ٢٠١٥، بزيادة حوالي ٧٥.١ مليون جنيه بنسبة زيادة ٩.٥%، وبزيادة قدرها ١٢٨ مليون جنيه بنسبة ١٧.٤%، من النتائج المتوقعة لنفس العام البالغة ٧٣٦.٥ مليار جنيه بنسبة ٣٠.٣ % من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه الزيادة عند الأخذ في الاعتبار معدلات التضخم الحالية والمتوقعة، ستكون زيادات غير حقيقية، حيث سيعصف بها التضخم.

(بالمليون جنيه إلا إذا ذكر خلاف ذلك)

البيان	٢٠١٥/٢٠١٦		٢٠١٤/٢٠١٥		التغير		٢٠١٤/٢٠١٥		٢٠١٣/٢٠١٤	٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠١١/٢٠١٢
	مشروع موازنة	الوزن النسبي	الموازنة	الوزن النسبي	قيمة	نسبة	متوقع	فعلي			
		%		%		%					
* الأجور وتعويضات العاملين	٢١٨,١٠٨	٢٥	٢٠٧,٢٤٣	٢٦	١٠,٨٦٥	٥	٢٠٠,٧٠٣	١٧٨,٥٨٩	١٤٢,٩٥٦	١٢٢,٨١٨	
%	%٧.٢		%٨.٥				%٨.٣	%٨.٩	%٨.٢	%٧.٨	
* شراء السلع والخدمات	٤١,٤٣١	٥	٣٣,٠٧٠	٤	٨,٣٦١	٢٥	٣٠,٤٧٥	٢٧,٢٤٧	٢٦,٦٥٢	٢٦,٨٢٦	
%	%١.٥		%١.٤				%١.٣	%١.٤	%١.٥	%١.٧	
* الفوائد	٢٤٤,٠٤٤	٢٨	١٩٩,٠١٢	٢٥	٤٥,٠٣٢	٢٣	١٩٥,١٥٧	١٧٣,١٥٠	١٤٦,٩٩٥	١٠٤,٤٤١	
%	%٨.٩		%٨.٢				%٨.٠	%٨.٧	%٨.٤	%٦.٩	
* الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٢٣١,٢٢١	٢٧	٢٣٣,٨٥٣	٣٠	٢,٦٣٢-	-١	٢٠٠,٣٦٣	٢٢٨,٥٧٩	١٩٧,٠٩٣	١٥٠,١٩٣	
%	%٨.٢		%٩.٦				%٨.٢	%١١.٤	%١١.٢	%٩.٥	
* المصروفات الأخرى	٥٤,٧٩٩	٦	٤٩,٠٦٤	٦	٥,٧٣٤	١٢	٤٩,٦٧٦	٤١,٠٦٨	٣٤,٩٧٥	٣٠,٧٩٦	
%	%١.٩		%٢.٠				%٢.٠	%٢.١	%٢.٠	%٢.٠	
* شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٧٤,٩٦١	٩	٩٧,١٨٩	٩	٧,٧٧٢	١٢	٩٠,١٨٩	٥٢,٨٨٢	٣٩,٥١٦	٣٥,٩١٨	
%	%٢.٦		%٢.٨				%٢.٥	%٢.٦	%٢.٣	%٢.٣	
الإجمالي	٨٦٤,٩٦٤	١٠٠	٧٨٩,٤٣١	١٠٠	٧٥,١٣٣	١٠	٧٣٦,٥١٣	٧٠١,٥١٤	٥٨٨,١٨٨	٤٧٠,٩٩٢	
%	%٣٠.٥		%٣٢.٥				%٣٠.٣	%٣٥.١	%٣٣.٦	%٢٩.٩	

(%) : نسبة إلى الناتج المحلي

والشكل البياني التالي يوضح الأوزان النسبية لبنود المصروفات للموازنة العامة للدولة ٢٠١٦/٢٠١٥ بالمقارنة مع ٢٠١٠ / ٢٠١١:

مقارنة بين الموازنة العامة للدولة ٢٠١١/٢٠١٠ و٢٠١٦/٢٠١٥

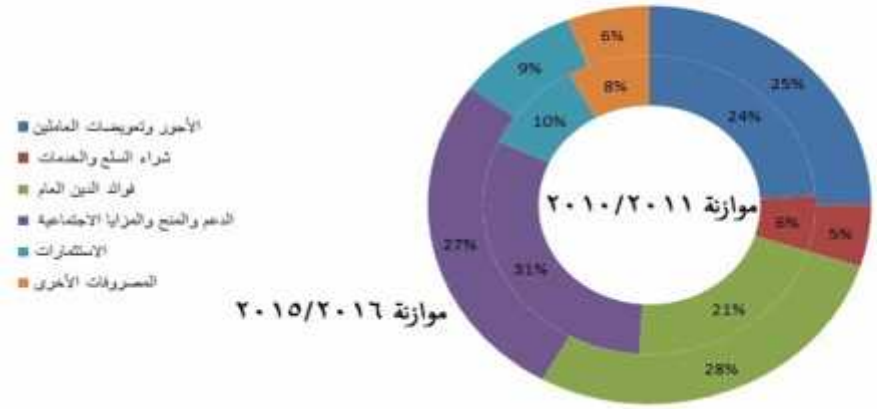

المصدر : البيان المالي للموازنة العامة للدولة ٢٠١٦/٢٠١٥ – وزارة المالية.

وبالتالي يستمر نظام الحكم القائم في استنساخ الموازنة العامة لدولة الرئيس الأسبق "مبارك"، حيث تتوزع الموازنة على القطاعات الوظيفية بالدولة وفقاء لأوزان نسبية تكاد تكون متساوية طوال الوقت، فغالبا تحصل الأجور على نسبة تدور حول ٢٥% من المصروفات العامة، نفس النسبة تحصل عليها الأجور في تقديرات مصروفات ٢٠١٥ / ٢٠١٦، وكذلك الأمر بالنسبة لفوائد الديون، تحصل على ٢٨% في تقديرات مصروفات ٢٠١٥ / ٢٠١٦، ومثلها بالنسبة للدعم، تحصل على ٢٧% في تقديرات مصروفات ٢٠١٥ / ٢٠١٦، تاركين حوالي ٢٥% لكل من الاستثمارات وشراء السلع والخدمات والمصروفات الأخرى، يحصلوا على نسبة ٢٠ % فقط في تقديرات مصروفات ٢٠١٥ / ٢٠١٦.

وبما أن المصروفات العامة تشكل تجسيدا لدور الدولة في الاقتصاد، وتحددًا لقدرتها علي تحقيق التنمية الشاملة، كما أنها تشكل تجسيداً للإنحيازات الاجتماعية من خلال تحديدها للفئات المستفيدة من الإنفاق العام للدولة، ولذلك ووفقاً للجدول السابق والأوزان النسبية للقطاعات الوظيفية، نجد أنه لاتزال المصروفات العامة، بالموازنة العامة للدولة ٢٠١٥ / ٢٠١٦، مثلها مثل موازنات الدولة تحت حكم "مبارك" و"المجلس العسكري" و"مرسي"، تنتهج نهج غير محاب للفقراء، وبالتالي مضر بالطبقات الفقيرة والأشد فقراً.

الأجور في الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/ ٢٠١٦ ... في مهب الريح:

تقدر الأجور وتعويضات العاملين في الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/ ٢٠١٦، والتي تأخذ وزن نسبي ٢٥.١% من المصروفات، بنحو ٢١٨.١ مليار جنيه، نحو ٧.٧% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لنحو ٦ مليون موظف بأجهزة الموازنة العامة للدولة، (مع الأخذ في الاعتبار أن مخصصات الأجور كانت تبلغ ٢٢٨ مليار جنيه في الموازنة الأصلية التي طالبت الرئاسة بإدخال تعديلات لتخفيضها لخفض العجز)، مقابل ٢٠٧.٢ مليار جنيه، نحو ٨.٥% من الناتج المحلي الإجمالي، للموازنة العامة للدولة ٢٠١٤ / ٢٠١٥، بزيادة قدرها ٩،١٠ مليار جنيه، بنسبة زيادة ٥.٢%، وبزيادة ١٧.٤ مليار جنيه، والتي بلغت ٢٠٠.٧ مليار جنيه للنتائج المتوقع لذات العام المالي، بنسبة زيادة ٨.٧%، معدل التضخم من ١٠.٣% وفق تقارير البنك المركزي المصري في سبتمبر ٢٠١٥، بما يجعل الأجور الحقيقية تتناقص، مقابل ارتفاع اسعار السلع والخدمات، وهذا يكشف تحيز ضد أصحاب الأجور الثابتة ، بينما يكون هناك مرونة لاصحاب الدخول المتغيرة على امتصاص أثر التضخم أو على الأقل جزء منه ، ومع أن موظفي الدولة الذين يعملون، عن طريق الأجور، على تمويل الميزانية بـ ٥١.٤ مليار جنيه فوراً، من خلال ٢٧.٤ مليار جنيه ضريبة على المرتبات، و٣.٦ مليار جنيه دمغة مرتبات، ٢٠.٤ مليار مزايا تأمينية.

وتأتي تلك الزيادة في بند الأجور وفقا للبيان المالي نتيجة للأمور التالية:

- تنفيذ المرحلة الأخيرة من كادر الأطباء بأثر مالي ٥ مليار جنيه.
- التزامات تطبيق الحد الأدنى للأجور، وتكاليف رفع حافز جذب العمالة للعاملين بالمحافظات النائية والحدودية وأثر العلاوة الدورية والتشجيعية للعاملين الخاضعين بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥.

وتتوزع الأجور داخل الموازنة العامة للدولة على ثلاثة أجهزة رئيسية، هي الجهاز الإداري للدولة، والإدارة المحلية، والهيئات الخدمية التابعة للقطاعات الوظيفية بالدولة (الخدمات العمومية العامة، والدفاع والأمن والصحة والتعليم و...إلخ).

ويمثل العاملون بالجهاز الإداري ما يقرب من ٣١% من إجمالي الموظفين العموميين في مصر، وتمثل أجورهم حوالي ٤٣% من أجمالي موازنة الأجور في مصر، فيستحوذ هذا الجهاز على نصيب كبير في الموازنة، في ظل عدم قبول مجتمعي لمستويات الأجر السائدة، كما يستحوذ على عدد كبير من إجمالي عدد العاملين بالدولة في ظل انعدام كفاءته من ناحية أخرى.

وبالنظر الى تقسيم هيكل الدرجات الوظيفية بالجهاز الإداري للدولة إلى أربعة أقسام رئيسية ، يمكن أن نرى مدى كفاءة هذا الجهاز الضخم ، حيث يشمل:

- الكادر العام: ويشمل الدرجات الممتازة، العالية، مدير عام كبير، مدير عام كبير شخصية، مدير عام، الدرجات من الأولى للسادسة، ويمثل ٤٨ % من العاملين في الجهاز الإداري في الدولة.
- الكادر الخاص: مثل كادر العاملين في السلك الدبلوماسي، والقضائي، وجهاز أمن الدولة، ويمثل ٥١% من العاملين في الجهاز الإداري في الدولة.
- الكادر البحثي: ويمثل ١ % من العاملين في الجهاز الإداري في الدولة.
- درجات التذكار: وهي الدرجات التي توفى أصحابها أو خرجوا للمعاش، ولا يوجد من يشغلها، لحين ترقية البعض بها، وتحتفظ بها الجهة الإدارية تلافيا لتعقيدات الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

وفي الكادر العام يتميز السلم الوظيفي بأنه على شكل مثلث غير متساوي الأضلاع، وذلك لأنه لا يتدرج من الدرجات الدنيا إلى الدرجات العليا، بل تأتي الدرجة الثالثة في المرتبة الأولى في عدد العاملين بنسبة ٢١%، ثم السادسة بنسبة ١٦.٧%، ثم الدرجة الثانية بنسبة ١٥.٩ %، ثم الدرجة الأولى بنسبة ١٥.٤%، ثم الخامسة بنسبة ١٤.٣%، ثم الرابعة بنسبة ١١.١%، ثم درجة مدير عام ٤.٢%، ليستوي التدرج وصولا للدرجة الممتازة بنسبة ٠.٠٣%.

وبالتالي فإن الشريحة الإدارية الوسطى الدرجات من الأولى للثالثة تستحوذ على ٦٠ % من العاملين بالجهاز الإداري للدولة، بينما حوالي ٤٠ % تمثل الشريحة الدنيا في الدرجات من الرابعة للسادسة، ما يكون سببا في قصور أدار الجهاز الإداري للدولة حيث أن الأغلبية تنتمي لفئة الرؤساء الذين يوكلون الأعمال للمرؤوسين والذين يمثلون الأقلية، مع الأخذ في الاعتبار أنهم يمثلون ٤٨% من العملين بالدولة، وأن الكادر الخاص يمثل ٥١ % منهم.

وتعكس البيانات التفصيلية لمخصصات الأجور وما في حكمها استمرار الخلل فيما يتعلق بالأجور الأساسية والدخول الإضافية، حيث تشير بيانات الموازنة إلى أن مخصصات الوظائف الدائمة تبلغ ٣١,٤ مليار جنيه تعادل ١٤,٤ من إجمالي مخصصات الأجور وما في حكمها. وبلغت مخصصات الوظائف المؤقتة نحو 3,7 مليار جنيه تعادل ١,٧% من إجـ المي مخصصات الأجور وما في حكمها ، أما مخصصات المكافآت فتبلغ ٨٧,٤ مليار جنيه تعادل ٤٠,١% من إجمالي مخصصات الأجور وما في حكمها. وتبلغ قيمة البدلات النوعية المرتبطة بطبيعة العمل نحو ٢٧,١ مليار جنيه تعادل ١٢,٤% من إجمالي مخصصات الأجور وما في حكمها، وهو وضع مختل، لأن الأجر الأساسي ينبغي ان يكون هو الجانب الأكبر من إجمالي الأجر وما في حكمه.

وفي ظل هذا الهيكل غير التوازن، تكون الحلول الآتية عن طريق قانون الخدمة المدنية الصادر بالقرار بقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٩١٢ لسنة ٢٠١٥ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون، يكون الموازنة العامة قد شهدت وفر في بند الأجور، وهذا ما جعل وزير المالية يشدد على تنفيذ قانون الخدمة المدنية على الأجور اعتباراً من أول يوليو ٢٠١٥، من خلال منشور عام رقم ٦ لسنة ٢٠١٥ من وزارة المالية، بتعديلات طريقة حساب الأجور بحيث تحول المكافآت والحوافز التي يحصل عليها الموظف في ٣٠ يونيو ٢٠١٥ من نسب إلى مبالغ مقطوعة، مع وضع حدود قصوى للزيادات في شكل علاوات .

كل هذا سيكون في إطار الضغط على أصحاب الدخول المنخفضة "الفقراء"، حيث أنه من ناحية سيعمل التضخم على تخفيض دخولهم الحقيقية، في ظل عدم رضا عن مستوى الاجر السائد، ومن ناحية أخرى نقص الأجر النقدي فعليا نتيجة التعديلات الخاصة بنظام الزيادات بقانون الخدمة المدنية.

ولكن قام مجلس النواب المصري برفض قانون الخدمة المدنية [٣٥] ، وهو ما أوقع الحكومة في ورطة ، حيث أن تنفيذه سيعمل على زيادة الموازنة بحوالي ١٧ مليار جنيه ، وفق تصريحات وزير المالية [٣٦] ، إلى جانب ما يؤدي إليه من عدم تنفيذ أحد شروط قرض البنك الدولي [٣٧] وبنك التنمية الأفريقي [٣٨] ، وهذا أهم إقتراض قام عليه بند الأجور ، ومن أهم الإقتراضات التي قامت عليها الموازنة ، وتعمل الحكومة حاليا على طرح نسخة معدلة عن القانون لا تمس تلك الإقتراضات [٣٩] .

[٣٥] خبر : مجلس النواب يرفض قانون الخدمة المدنية بأغلبية ٣٣٢ صوت ، اليوم السابع ، للمزيد : http://goo.gl/HFdAwj
[٣٦] خبر : الإلغاء للخدمة المدنية يترتب عليه رد ١٧ مليار جنيه حوافز ، المصري اليوم للمزيد : http://goo.gl/TixPLs
[٣٧] خبر : البنك الدولي يكشف عن شروط إقراض مصر مليار دولار ، جريدة المال ، للمزيد : http://goo.gl/Xydrgk
[٣٨] خبر : التخطيط : رفض "الخدمة المدنية" يعطل قرضي البنك الدولي والتنمية الأفريقي ، اليوم السابع ، للمزيد http://goo.gl/sIOEWz
[٣٩] ١٠ تعديلات على قانون الخدمة المدنية ، برلماني ، للمزيد : http://goo.gl/fNDc3u

كما أن الرقم الإجمالي لمخصصات الأجور وما في حكمها لا يفصح عن عدالة أو ظلم التوزيع، خاصة بعد أن استبعدت العديد من الجهات والهيئات نفسها من تطبيق الحد الأقصى للأجور، وهي الجهات التابعة لكل من القضاء والداخلية والبنوك والسلك الدبلوماسي وقطاع الاتصالات وقطاع البترول والقوات المسلحة، بما يجعل الأمر انتقائيا وينطوي على محاباة غير مقبولة لتلك الجهات المستثناة حتى ولو بأحكام قضائية[٤٠] مناقضة لما نص عليه الدستور من وضع حد أقصى للأجر دون ان ينص على أي استثناء، وبالتالي يكون هذا إجراء وقائي لصالح أصحاب الدخول المرتفعة "الأغنياء" من التعرض للأزمات المتوقع حدوثها خلال الفترة القادمة، ويترك طبقات الفقراء والأكثر فقرا وحدهم يتحملون نتيجة توجهات نظام الحكم القائم وفقا للموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/٢٠١٦، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

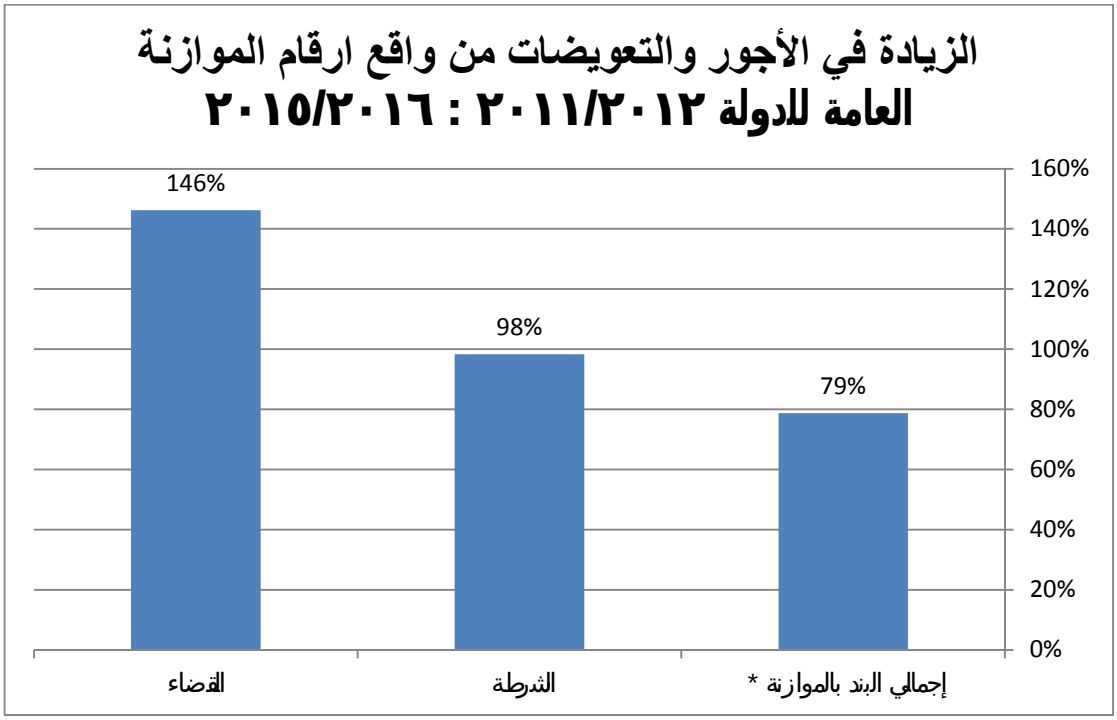

المصدر : بيانات الموازنة العامة للدولة ٢٠١١/٢٠١٢ و٢٠١٥/٢٠١٦ – وزارة المالية

[٤٠] "حيثيات فتوي خروج القضاة من الأقصي للأجور تثير شبهتين حول دستورية القانون" ، الشروق ، ٧ أبريل ٢٠١٥
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=07042015&id=c2ab1816-72c6-43a2-8589-9e9dd303ca69
الفتوي والتشريع: عدم خضوع العاملين بالمصرية للإتصالات لأحكام قرار الحد الأقصي للأجور" بوابة الأهرام ، ٧ فبراير ٢٠١٥
http://gate.ahram.org.eg/News/594867.aspx
حكم قضائي بعدم تطبيق الأقصي للأجور علي العاملين بالبنوك" ، الشروق ، ١٦ يونيو ٢٠١٥
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=16062015&id=e3c16e42-a999-4c10-9669-357f4e31f666
حيثيات عدم إخضاع بنوك الشركات المساهمة للحد الأقصي للأجور" ، الشروق ، ١٧ فبراير ٢٠١٥
http://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=17022015&id=5dc530f3-aa6c-4929-93be-ced54d0c2a7f
المفوضين توصي بإلغاء قرار تطبيق الأقصي للأجور علي البنك الأهلي" ، الوطن ، ٣٠ أبريل ٢٠١٥
http://elwatannews.com/news/details/720600
دعوة قضائية تطالب ببطلان خضوع موظفي البنك المركزي للأقصي للأجور" ، المصري اليوم ، ٢٦ مايو ٢٠١٥
http://www.almasryalyoum.com/news/details/741649
التخطيط تعلن إعادة النظر في الحد الأقصي للأجور" ، المصري اليوم ، ٢ ابريل ٢٠١٥
http://www.almasryalyoum.com/news/details/696702
خبر منشور بجريدة الشروق، يؤكد فيه الأمين العام لمجلس القضاء الأعلي علي أن ٩٠% من أعضاء القضاء والنيابة لا يصل جملة ما يتقاضونه شهريا نصف الحد الأقصي

حيث انه ارتفعت مخصصات الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٧٩% بالنسبة لإجمالي العاملين الخاضعين للموازنة العامة للدولة ، بنسبة ٧٩% ، مع الأخذ في الأعتبار أن العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ تم البدء في تطبيق الحد الأدنى للأجور بشكل تدريجي لمدة ٥ سنوات ، بينما ارتفعت أجور وتعويضات العاملين بهيئة الشرطة بنسبة ٩٨% ، والهيئات القضائية بنسبة ١٤٦% ، عن نفس الفترة.

وفي سياق آخر أعلن وزير المالية، انتظام صرف مرتبات العاملين بالجهاز الإداري للدولة إلكترونيا بدلا من النظام الورقي، ليغطي أكثر من ٢.٥ مليون موظف، يأتي ذلك تنفيذا لقرار مجلس الوزراء بشأن ضرورة التفعيل الحقيقي لمنظومة المدفوعات الإلكترونية خاصة فيما يتعلق بصرف مستحقات العاملين بالدولة عبر ماكينات الصراف الآلي.

وقد صدر منشور عام يلزم جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة والإدارة المحلية والهيئات الخدمية والاقتصادية بالعمل على تفعيل نظام المدفوعات الإلكترونية بأبواب الموازنة من خلال النظام الإلكتروني؛ لسداد كل مستحقات العاملين بهذه الجهات، وحظر استخدام النظام النقدي أو الورقي نهائيا، والتزام جميع الوحدات والجهات العامة بالتعاقد مع البنوك المشتركة بالمنظومة لتلك المهام بالفعالية المطلوبة.

وفي تصريح لشركة Visa العالمية قالت: "أن مبادرة الكروت الذكية لمرتبات الحكومة أكبر من زاوية المرتبات الخاصة بالموظفين بالحكومة فقط، لافتا إلى أن الهدف من تلك المبادرة هو جعل الكرت الذكي يستخدم في أكثر من الحصول على الراتب فقط"، في إشارة إلى أن سياسة نظام الحكم القائم في تقليل استخدام النظام الورقي للنقود لحساب النقود الإلكترونية، مما يجب أن ندرك تأثيراته وأهدافه[٤١] ونقيمها كما يلي:

- التأثير على سعر إعادة الخصم[٤٢]: من خلال تنشيط فإنشاء النقود الإلكترونية ستنشأ عنها ودائع بالبنوك، فترتفع احتياطيات تلك البنوك، وبناء على معدلات كفاءة رأس المال ستعمل على زيادة معدلات استثماراتها وإقراضها، سواء في أذون وسندات الخزانة، أو في المشروعات المطروحة من قبل السلطة التنفيذية، أو المشروعات الخاصة، وقروض التجزئة المصرفية، وسيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب في سوق رأس المال وبالتالي إلى انخفاض الفائدة.

ولكن هذا سيؤدي إلى إضعاف دور البنك المركزي في مواجهة البنوك التجارية، فبزيادة احتياطات البنوك التجارية، لا يمكن القول إن سعر إعادة الخصم سيكون له تأثير كبير في السيطرة على حجم الائتمان، وذلك لأن إقبال البنوك على إعادة خصم الأوراق التجارية من البنك المركزي سيقل بسبب زيادة سيولتها النقدية وانخفاض حاجتها للبنك المركزي لمنحها هذه السيولة، فمهما كانت التغيرات في سعر إعادة الخصم فإنه لن يؤثر على حجم الائتمان لأنه لا يوجد طلب لإعادة خصم الأوراق التجارية.

- التأثير على السوق المفتوحة: سوف يترتب على زيادة النقود الإلكترونية قيام البنوك التجارية برد ما يزيد عن حاجتها إلى البنك المركزي بهدف زيادة نسبة الاحتياطي النقدي لديه إلا أن زيادة حجم الاحتياطي سوف تحد من قدرة البنك المركزي على القيام ببيع الأوراق المالية لامتصاص جزء من السيولة الموجودة لدى البنوك وبالتالي التأثير على مقدرتها على منح الائتمان.

---

[٤١] شايب محمد – ورقة بحثية بعنوان "تأثير النقود الإلكترونية على دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية" – مقدمة في "الملتقى الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي" – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة سطيف – الجزائر.

[٤٢] سعر إعادة الخصم : هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض أو إعادة خصم الأوراق المالية للبنوك التجارية وتغيير سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي يعتبر وسيلة ضمن الوسائل الأخرى التي يستطيع أن يتحكم من خلالها في حجم الائتمان.

وهذا أيضا سيؤدي إلى إضعاف دور البنك المركزي في مواجهة البنوك التجارية، ففي حالة قيام البنوك المركزية، بشراء الأوراق المالية من الأفراد بهدف زيادة الائتمان، فإن الأفراد سوف يستخدمون نقودهم الالكترونية في شراء تلك الأوراق، إلا أن عدم وجود ارتباط بين النقود الالكترونية وبين أي أرصدة لهم لدى البنوك التجارية، فإن من شأن هذه العملية ألا يكون لها هي الأخرى أي تأثير على السياسة الائتمانية لتلك البنوك التجارية، من الناحية ثانية فإن التوسع في استعمال النقود الالكترونية سيقلص ميزانية البنوك المركزية بشكل ظاهر، وعند مستوى معين قد يقيد هذا التقليص قدرة البنوك المركزية على إجراء عمليات السوق المفتوحة من أساسه.

- التأثير على الاحتياطي القانوني: إن التحول لاستخدام النقود الالكترونية محل النقود القانونية سيرفع من مستوى الاحتياطي القانوني وذلك لأن زيادة الودائع تؤدي إلى زيادة الاحتياطي.

مع الأخذ في الاعتبار ضعف البنية الأساسية لتداول النقود الإلكترونية في مصر، وضعف الوسائل الأمنية المتاحة في المجتمع المصرفي، كما أنه يجب الأخذ في الاعتبار أن البنوك التجارية العاملة في مصر في شكل شركات مساهمة مصرية، تعامل على أنها مصرية وفق معيار التأسيس الذي يأخذ به القانون المصري، ولكن إذا طبق معيار رأسمال أو مركز الإدارة الرئيسي (الفعلي) فأننا سنكون أمام بنوك معظمها "أجنبية" .

وبذلك ستكون تلك خطوة أخرى لزيادة معدلات التضخم، مع ضعف سيطرة البنك المركزي المصري على تلك الاتجاهات التضخمية.

شراء السلع والخدمات ... زيادة بسبب أسعار البترول والتضخم والبقية بدون شفافية:

تضمنت الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/٢٠١٦ ـ و ٤١.٤ مليون جنيه، بنحو ١٥.% من الناتج المحلي الإجمالي، مخصصة لشراء السلع والخدمات مقابل ٣٣ مليون جنيه بموازنة ٢٠١٤/٢٠١٥، بنحو ١.٤ من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة قدرها نحو ٨.٤ مليون جنيه، بنسبة زيادة ٢٥.٣%، وبزيادة قدرها نحو ١٠.٩ مليون جنيه عن النتائج المتوقع عن ذات العام المالي البلغة ٣٠.٤ مليون جنيه، بنسبة ١.٣ % من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة قدرها ٣٦%، وتأتي تلك الزيادة وفقا للبيان المالي من الآتي:

- ٤.٩ مليار جنيه لقطاعات الصحة والتعليم والبحث العلمي.
- ٦ مليار لمواجهة الارتفاع في أسعار السلع والخدمات وزيادة الاستهلاك من الإنارة والمياه ونفقات الطبع والمقابل النقدي للعاملين بالمناطق النائية.

ويأتي بند الوقود والزيوت كأكثر البنود زيادة في الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/٢٠١٦، عن العام السابق بنسبة ٣١ %، بسبب عودة ارتفاع أسعار المواد البترولية، كما يشهد بند الخامات، والذي يشمل النفقات على الأدوية والأمصال والطعوم والاغذية للمدارس والمعاهد والمرضى وبعض فئات العاملين والمواد الخام الأخرى لأغراض التشغيل، زيادة بنسبة ١٩%، بتأثير معدل التضخم، وزيادة بند الاحتياطيات العامة بدون تفاصيل، بنسبة ١٤١ %، مما يتناقض مع مبادئ الحوكمة الرشيدة من شفافية ومسئولية ورقابة.

الفوائد ... العبء القديم الجديد

تقدر الفوائد المطلوب سدادها عن القروض المحلية والأجنبية في الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/٢٠١٦، بحوالي ٢٤٤ مليار جنيه، بنسبة ٨.٦%من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل نحو ١٩٩ مليار جنيه، بنسبة ٨.٢ % من الناتج المحلي الإجمالي، بموازنة العام ٢٠١٤/٢٠١٥، بزيادة قدرها نحو ٤٥ مليون جنيه، بنسبة ٢٢.٦%، وبزيادة نحو ٤٨.٩ مليار جنيه عن النتائج المتوقعة لذات العام، البالغة نحو ١٩٥ مليار جنيه، بنسبة ٨% من الناتج المحلي الإجمالي، بزيادة قدرها ٢٥.١%.

وتشكل فوائد القروض نسبة ٢٨.٢% من إجمالي الاعباء ذات المخصصة للمصروفات، في موازنة الدولة، كما تمثل ٢١.٣%من أجمالي الاستخدامات في الموازنة العامة، والذي تقدر بنحو ١.١ زليون جنيه، وهي تمثل خدمة الدين العام الذي وصل الى نحو ٢.٢ زليون جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤.

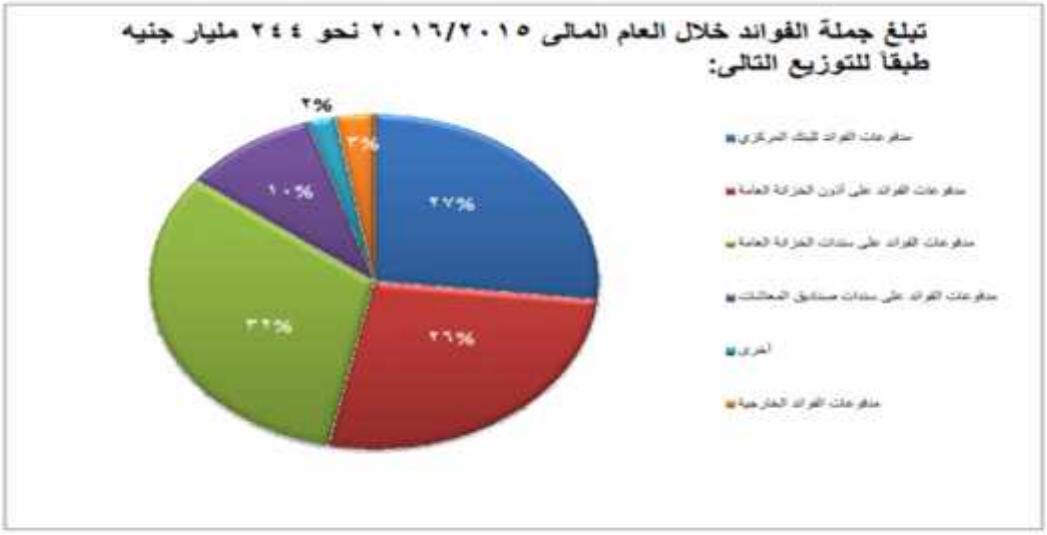

الدعم والمزايا الاجتماعية ... ينخفض مع الضغط على الفقراء وتفقد مفعولها بالتضخم[٤٣]:

بلغت تقديرات الدعم والمزايا الاجتماعية في الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/ ٢٠١٦، نحو ٢٣١.٢ مليون جنيه، بنسبة ٨.٢% من الناتج المحلي الإجمالي، بانخفاض قدره ١.١ % عن الموازنة العامة للدولة ٢٠١٤/٢٠١٥، بنسبة ٩.٦% من الناتج المحلي الإجمالي، وبزيادة تبلغ نحو ٣٠.٦ مليون جنيه، عن النتائج المتوقعة لذات العام المالي البالغة ٤،٢٠٠ مليون جنيه، بنسبة زيادة ١٥.٤%.

ويعتبر ذلك الباب من وجهة نظرنا أهم تلك الأبواب التي تؤثر على المواطنين بصورة مباشرة، ولأنه أيضا الباب الأكثر مرونة بالنسبة للحكومة من حيث التعامل بحرية مع مخصصاته حيث أنه الباب الأهم الذي تستند إليه الحكومة في محاولتها لتطبيق السياسات الإصلاحية (التقشفية) لتخفيض الإنفاق العام.

وتتوزع مخصصات ذلك الباب على البنود التالية وفقا لموازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦:

[٤٣] محدث عن: إشوي مجدي – لماذا لا تسقط ثمار النمو؟ - المفوضية المصرية للحقوق والحريات – يوليو ٢٠١٥.

- الدعم السلعي: ١٣٦.٦٠٣ مليار جنيه.
- الدم والمنح للخدمات الاجتماعية: ٧٨.٠٧٨ مليار جنيه.
- الدعم والمنح لمجالات التنمية: ٥.٠٤٩ مليار جنيه.
- الدعم والمنح للأنشطة الاقتصادية: ٥.٨٠٢ مليار جنيه.
- اعتمادات واحتياطيات للدعم والمساعدات المختلفة: ٥.٦٨٩ مليار جنيه.

بلغ دعم السلع التموينية في موازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٣٧.٧٥١ مليار جنيه وبزيادة قدرها ٦.١٩٤ مليار جنيه عن موازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، وبانخفاض قدره ٢.٩٧٧ مليار جنيه عن النتائج المتوقعة للعام المالي نفسه، ويشتمل ذلك الدعم على الخبز والمواد التموينية، واللتان بدأت الحكومة في تطبيق منظومة خاصة بهما العام المالي السابق كان من أبرز ملامحها تخصيص ٥ أرغفة يوميا لكل فرد مسجل علي البطاقة التموينية، وتخصيص ١٥ جنيها لكل فرد مسجل علي تلك البطاقات لشراء السلع التموينية، وبذلك أصبح دعم السلع التموينية يشبه نظام دعم نقدي وليس عيني وما أشتمل عليه ذلك من انخفاض في قيمة الدعم المقدم للمواطنين [٤٤].

بينما بلغ دعم المواد البترولية في موازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٦١.٧٠٣ مليار جنيه بانخفاض قدره ٨.٥١٤ مليار جنيه عن النتائج المتوقعة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، وبانخفاض بلغ قدره ٣٨.٥٤٨ مليار جنيه عن موازنة العام المالي ذاته، وجاء الانخفاض الكبير بين موازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ والنتائج المتوقعة لنفس العام نتيجة انخفاض أسعار النفط عالميا مما كان له أثر إيجابي علي فاتورة دعم المواد البترولية. وبلغ دعم الكهرباء في موازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٣١.٠٧٣ مليار جنيه بزيادة قدرها ٢.٣٢٤ مليار جنيه عن النتائج المتوقعة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤. وبذلك يبلغ دعم الطاقة (المواد البترولية والكهرباء) ٩٢.٧٧٦ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ بانخفاض قدره ٣٤.٧١٧ مليار جنيه عن موازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ والبالغ ١٢٧.٤٩٣ مليار جنيه. وأتى ذلك الانخفاض كهبة من السماء إلى الحكومة المصرية ولكن يبدو أنها لا تريد أن تشارك مواطنيها تلك الهبة، حيث تعتزم الحكومة الاستمرار في خطة خفض الدعم حيث ستستمر سياسة الإصلاح السعري لاستهلاك الكهرباء مع عدم المساس بالشرائح الثلاث الأولي من الاستهلاك المنزلي. ولكن معظم البيوت المصرية يزيد استهلاكها عن ٢٠٠ ك/و/س وخاصة في شهور الصيف مما يعني عدم استفادتها من ذلك الاستثناء. كما أنه من المتوقع أن يتم رفع أسعار الوقود مرة أخري في ظل حالة من اللغط حادثة حول مسألة تطبيق منظومة الكروت الذكية لتوزيع المواد البترولية. في أحد تصريحات أشرف العربي وزير التخطيط ، أكد على الاستمرار في تطبيق سياسة الإصلاح السعري لمنظومة الطاقة ومن المتوقع أن تعلن الأسعار الجديدة للطاقة مع نهاية الربع الأول أو بداية الربع الثاني من العام المالي الحالي[٤٥].

بلغ دعم تنمية الصعيد في موازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ ٢٠٠ مليون جنيه، والمثير للاستغراب هنا هو أن بند دعم تنمية الصعيد دائما ما يوضع له مخصص في مشاريع الموازنات، ولكن في الحسابات الختامية نجد أن ما تم إنفاقه في النهاية هو صفر. والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا لا يتم إنفاق ذلك المخصص الهزيل بالأساس.

[٤٤] تقرير عن البيان المالي للموازنة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، صدر عن المفوضية المصرية للحقوق والحريات http://ec-rf.org/pdf/ecrf4.pdf

[٤٥] خبر : وزير التخطيط يكشف أن الطاقة أهم المشاريع ، المغرب اليوم ، للمزيد : http://goo.gl/W5zdfa

دعم تنمية الصعيد	موازنة (القيمة بالمليون جنيه)
٢٠١٤/٢٠١٥	٢٠٠
٢٠١٣/٢٠١٤	٦٠٠
٢٠١٢/٢٠١٣	٢٠٠

وبينما يبلغ دعم تنمية الصعيد هذا الرقم الهزيل دائماً ما يتغنى المسؤولون بتنمية تلك المنطقة والتوصية بذلك. تماما كما يحدث مع مسألة تنمية سيناء وضرورة تعميرها، فتنمية هاتين المنطقتين تتم فقط على الورق وفي الأحاديث الصحفية وليس على أرض الواقع. خلافاً لذلك، نجد أن دعم تنمية المناطق الصناعية يبلغ ٤٠٠ مليون جنيه وهو ما يمثل ضعف المخصص لدعم تنمية الصعيد، بينما يبلغ المخصص لدعم تنمية الصادرات مبلغ قدره ٢.٦ مليار جنيه وهو ما يمثل ١٢ ضعف المخصص لدعم تنمية الصعيد.

وفيما يتعلق بـ دعم نقل الركاب، فقد بلغ الدعم الممنوح لهيئتي النقل العام بالقاهرة والإسكندرية في موازنة ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ١.٥٩٠ مليار جنيه بزيادة قدرها ٤٢ مليون جنيه عن متوقع ٢٠١٤/٢٠١٥ بنسبة زيادة قدرها ٢.٧% فقط. والجدير بالذكر هنا أن محافظة القاهرة كانت قد استلمت في مارس ٢٠١٥ عدد ٢٠٠ حافلة وهي الدفعة الأولي من توريد ٦٠٠ حافلة لهيئة النقل العام بالقاهرة والمقدمة كمنحة من دولة الإمارات العربية المتحدة وتبلغ التكلفة الكلية لتلك الحافلات ما يقرب من ٥٥٠ مليون جنيه[٤٦]. في حين بلغ الدعم المقدم لاشتراكات الطلبة على خطوط السكك الحديدية ومترو الأنفاق في موازنة ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ٢٧٥ مليون جنيه بزيادة قدرها ٧٥ مليون جنيه عن متوقع ٢٠١٤/٢٠١٥ البالغ ٢٠٠ مليون جنيه، وبنسبة زيادة بلغت ٣٧.٥%. بينما بلغ دعم خطوط السكك الحديدية غير الاقتصادية في موازنة ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو مليار جنيه بزيادة قدرها ٢٠٠ مليون جنيه عن متوقع ٢٠١٤/٢٠١٥ والبالغ ٨٠٠ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٢٥%. وقد قامت هيئة السكك الحديدية مع بداية العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ برفع أسعار تذاكر القطارات المكيفة[٤٧]، نظرا لتحقيق الهيئة لخسائر وفقا لتصريحات المسئولين. في حين أن مجموع ما تم رصده من مخصصات لدعم الركاب في موازنة ٢٠١٥/٢٠١٦ والبالغة ٢.٨٦٥ مليار جنيه تقل عما تم تخصيصه لدعم الصادرات والمناطق الصناعية والمخصص لهما ٣ مليار جنيه. وهو الأمر الذي يدل على طبيعة أولويات الإنفاق العام ومن يتحمل فاتورة الإصلاح الاقتصادي من وجهة نظر واضعي السياسات الاقتصادية.

وبلغ الدعم المقدم لبرنامج الإسكان الاجتماعي في موازنة ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ٢ مليار جنيه مقابل صفر وهي قيمة النتائج المتوقعة للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ في حين أن المستهدف في موازنة نفس العام بلغ ١٥٠ مليون جنيه، مما يعني عدم صرف أي شيء من ذلك

[٤٦] " الإمارات: تسليم ٢٠٠ حافلة إلي هيئة النقل العام بالقاهرة" ، الشروق ، ٤ مارس ٢٠١٥
http://www.alborsanews.com/2015/03/04/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%B3%D9%84%D9%8A%D9%85-200-%D8%AD%D8%A7%D9%81%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%89-%D9%87%D9%8A%D8%A6%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D9%84/

[٤٧] " السكة الحديد: زيادة أسعار القطارات المكيفة اعتبارا من أول يوليو ٢٠١٥" ، البورصة ، ١ يوليو ٢٠١٥
http://www.alborsanews.com/2015/07/01/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84/

المخصص. والجدير بالذكر هنا أنه وفقا للبيان المالي لموازنة ٢٠١٦/٢٠١٥ فقد تم إدراج ذلك المخصص (٢ مليار جنيه) لدعم صندوق الإسكان الاجتماعي مقابل أيلولة فائض هيئة المجتمعات العمرانية للخزانة العامة (وفقا للقرار بقانون رقم ٦٥ لسنة ٢٠١٥ والخاص بربط موازنة الهيئة للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ فإن ذلك الفائض يبلغ ٨ مليارات جنيه). وما نود أن نشير إليه هنا هو أن فائض تلك الهيئة كان من ضمن موارد الصندوق بالأساس وفقا للقرار بقانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ ولكن رئيس الجمهورية كان قد أصدر القرار بقانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٥، وفيه تم إلغاء البند الموجود في القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ والذي ينص على أن فائض هيئة المجتمعات العمرانية يذهب إلى صندوق الإسكان الاجتماعي. وهو ما يعني أن ذلك الدعم الذي تتحدث عنه الحكومة في الحقيقة كان من المفترض أن يكون مورد أصيل من موارد الصندوق.

وقد بلغ دعم فائدة القروض الميسرة في موازنة العام المالي الحالي ٥٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة قدرها ٥% عن متوقع ٢٠١٥/٢٠١٤ البالغ ٤٧٥ مليون جنيه، وبنسبة انخفاض قدرها ٣٣% عن مستهدف موازنة نفس العام المالي البالغ ٧٥٠ مليون جنيه. ولم يزد الدعم المقدم لبرنامج توصيل الغاز الطبيعي في المنازل في موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥ عن متوقع ٢٠١٥/٢٠١٤ حيث بلغ في الحالتين ١.٢ مليار جنيه بينما كان مخصصاً له في موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤ نحو ١.٥ مليار جنيه وبنسبة انخفاض قدرها ٢٠%.

وبلغ دعم التأمين الصحي على الطلاب في موازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٢٥٠ مليون جنيه بزيادة قدرها ٢ مليون جنيه فقط عن النتائج المتوقعة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ البالغة نحو ٢٤٨ مليون جنيه وبنسبة زيادة أقل من ١%. بينما بلغ دعم التأمين الصحي على المرأة المعيلة في موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ١٢٥ مليون جنيه بزيادة قدرها مليون جنيه فقط عن متوقع ٢٠١٥/٢٠١٤ البالغ ١٢٤ مليون جنيه وبنسبة زيادة أقل من ١% كذلك. في حين بلغ دعم التأمين الصحي على الأطفال دون السن المدرسي نحو ١٧٥ مليون جنيه بزيادة قدرها مليون جنيه فقط عن متوقع ٢٠١٥/٢٠١٤ البالغ ١٧٤ مليون جنيه وبنسبة زيادة تبلغ ٠.٦%، وبذلك يصبح مجموع الزيادة في الإنفاق على التأمين الصحي للفئات الثلاثة (المرأة المعيلة-الطلاب-الأطفال دون السن المدرسي) ٤ مليون جنيه فقط. بينما بلغ دعم الأدوية وألبان الأطفال نحو ٦٠٠ مليون جنيه بنسبة زيادة تبلغ ١٤٠% عن النتائج المتوقعة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ والبالغة نحو ٢٥٠ مليون جنيه. في حين تم تخصيص ٣.٠٦٩ مليار جنيه كدعم التأمين الصحي الشامل لغير القادرين من أصحاب معاش الضمان الاجتماعي.

والدعم المقدم لمعاش الضمان الاجتماعي يثير الكثير من التساؤلات: ففي موازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، قُدر المخصص لذلك البند بنحو ١٠.٧٠٠ مليار جنيه في حين أنه ووفقا للبيان المالي للعام ٢٠١٦/٢٠١٥ فإنه من المتوقع أن يبلغ ما تم إنفاقه من ذلك المخصص ٦.٦٠٠ مليار جنيه فقط، وهو الأمر غير المفهوم مع الأخذ في الاعتبار أن قيمة ذلك المعاش هي قيمة ثابته وبالتالي فإن ذلك يعني أن هناك العديد من الأسر الفقيرة لم تحصل على ذلك المعاش، خاصة وأن ما تم انفاقه على معاش الضمان الاجتماعي للعام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣ بلغ ٤.٩٧٢ مليار جنيه، فكانت الرواية الحكومية أنها قامت بمضاعفة المخصص لمعاشات الضمان الاجتماعي لتغطية ٨٢٥ ألف أسرة جديدة، ولكن يبدو أن ذلك الأمر كان مجرد حبر علي ورق وأحاديث صحفية فقط، وهو ما ندلل عليه من الجدول التالي:

عدد افراد الأسرة	متوسط قيمة المعاش الشهري	عدد الأسر المستفيدة	القيمة الإجمالية
فرد واحد	٣٢٣	٤٧٢٧٨٨	١٥٢٧١٠٥٢٤
فردين	٣٦٠	٢٨٣٦٦١	١٠٢١١٧٩٦٠
ثلاث أفراد	٤١٣	٣٤٧٦٨٤	١٤٣٥٩٣٤٩٢
أربع أفراد	٤٥٠	٣٦٩٥٨٥	١٦٦٣١٣٢٥٠
الجملة		١٥٠٠٧١٨	٥٦٤٧٣٥٢٢٦

المصدر: البيان المالي لموازنة ٢٠١٤/٢٠١٥ + حسابات الباحث

البيانات من الجدول السابق وهي المدرجة بالبيان المالي لموازنة ٢٠١٤/٢٠١٥، تدل على أن القيمة الكلية لمعاشات الضمان الاجتماعي للأسر الفقيرة تبلغ ٥.٦٠٠ مليار جنيه. وبالتالي فإن ما تم انفاقه من الزيادة في المخصص التي تم إضافتها فقط مليار جنيه. ولكن وفقا لبيانات البيان المالي لموازنة ٢٠١٥/٢٠١٦ فإن عدد المستفيدين من الأسر ظل على حاله تماما دون تغيير وبالتالي فمن المفترض أن يصبح متوقع معاش الضمان الاجتماعي في ٢٠١٤/٢٠١٥ ٥.٦٠٠ مليار جنيه وليس ٦.٦٠٠ مليار جنيه. وترى المفوضية الأمر برمته أنه كان محاولة من الحكومة للظهور وكأنها قد قامت بمضاعفة مخصصات معاشات الضمان الاجتماعي لتدلل على أنها تقوم بالتخفيف عن كاهل الفقراء وهو ما لم يحدث. وذلك مع الأخذ في الاعتبار تدني قيمة ذلك المعاش إذا ما قارناها بقيمة خط الفقر القومي وخط الفقر المدقع[٤٨]. فعلى سبيل المثال يبلغ قيمة خط الفقر المدقع لأسرة مكونة من أربع أفراد نحو ٨٦٥ جنيها، وهو ما يُعد ضعف قيمة معاش الضمان الاجتماعي لأسرة مكونة من نفس العدد من الأفراد، في حين أن خط الفقر القومي لتلك الأسرة يبلغ ١٣٠٨ جنيها وهو ما يساوي ٣ أضعاف قيمة معاش الضمان الاجتماعي، مع الأخذ في الاعتبار أن قيم خط الفقر تلك مأخوذة من بحث الدخل والإنفاق (الذي يصدر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) لعام ٢٠١٢/٢٠١٣ وهو ما يعني أنها مستندة إلى أسعار ٢٠١٢/٢٠١٣، بالتالي فأن قيم خط الفقر القومي أو المدقع قد ارتفعت بالتأكيد إذا ما أخذنا في الاعتبار تضخم ٢٠١٣/٢٠١٤ و٢٠١٤/٢٠١٥، وكذلك التضخم الناتج عن سياسة إصلاح الدعم والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الكثير من السلع والخدمات وكذلك الانخفاضات المتتالية في قيمة الجنيه أمام الدولار. كما أن قيمة تلك المعاشات ليست مرتبطة بمعدل التضخم لتتواكب مع ارتفاع الأسعار مما يعني تضاؤل قيمتها مع الاستمرار في سياسة إصلاح الدعم على مدار الـ ٣ سنوات القادمة وفقا لخطة الحكومة. وقد قامت الحكومة بتخصيص مبلغ قدره ٦.٥٠٠ مليار جنيه ومن المفترض أن يستفيد من ذلك المبلغ عدد ١٥٠٠٧١٨ أسرة في حين أن ذلك العدد من الأسر يُكلف فقط ٥.٦٠٠ مليار جنيه فقط، وفي نفس السياق تم تخصيص مبلغ ٤.٧٠٠ مليار جنيه لبرنامجي الدعم النقدي المشروط "تكافل" و"كرامة" في موازنة ٢٠١٥/٢٠١٦ ، وكانت الحكومة قد حصلت علي قرض بقيمة ٤٠٠ ألف دولار من البنك الدولي[٤٩] لتمويل البرنامجين وهو ما يتناقض مع ادعاءات الحكومة من أنها تهدف إلي تمويل البرامج والمخصصات الهادفة إلي التخفيف عن الفئات المتضررة من سياسة إصلاح الدعم من الوفورات التي يتم تحقيقها من خفض الدعم. ووفقا لموازنة ٢٠١٥/٢٠١٦ فإنه من المستهدف أن يستفيد مليون مستحق من البرنامجين.

[٤٨] وفقا لبحث الدخل والإنفاق الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠١٢/٢٠١٣، الفقر المدقع هو عدم القدرة على الإنفاق للحصول على الغذاء فقط (تكلفة البقاء على قيد الحياة) وهو يعتبر المكون الغذائي ويبلغ نحو ٢١٤ جنيها شهريا للفرد. بينما خط الفقر القومي هو تكلفة الحصول علي السلع والخدمات الأساسية للفرد/ الأسرة وهو يساوي المكون الغذائي+ المكون غير الغذائي (الإنفاق علي المواصلات والصحة والتعليم.....) ويبلغ نحو ٣٢٧ جنيها للفرد شهريا.

[٤٩] " مسؤولة حكومية: البنك الدولي سيمول برنامج الدعم النقدي للأسر الفقيرة"، أصوات مصرية ، ١٧ مارس ٢٠١٥ http://aswatmasriya.com/news/view.aspx?id=5db72f32-a4c0-45c8-bc57-8d172274a76e

ويعاني برنامج تكافل من نفس المشكلة التي تعاني منها معاشات الضمان الاجتماعي، حيث أن برنامج تكافل يمنح للأسر الفقيرة والتي لديها أطفال بين السن (٠-١٨ عام) مبلغ شهري ٣٢٥ جنيها كمبلغ أساسي، يضاف إليه ٦٠ جنيها في حالة ان الأسرة لديها طفل في المرحلة الابتدائية، ٨٠ جنيها للطفل في المرحلة الاعدادية و١٠٠ جنيه للطفل في المرحلة الثانوية. ويمنح المعاش لعدد من الأطفال بحد أقصي ٣ أطفال للأسرة وبالتالي سوف تبلغ قيمة الحد الأقصى لمعاش تكافل لأسرة مكونة من أب وأم و٣ أطفال في المرحلة الثانوية (٣٢٥ + ٣*١٠٠) = ٦٢٥ وهو ما يقل عن خط الفقر المدقع لتلك الأسرة والذي يبلغ ١٠٧٠ لأسرة مكونة من نفس العدد من الأفراد بينما يبلغ خط الفقر القومي لنفس الأسرة ١٦٣٥ جنيها وهو ما يعني أن قيمة معاش تكافل لتلك الأسرة يبلغ فقط ٣٨% من خط الفقر القومي لها.

بينما يمنح معاش كرامة للفئات التي تعاني من الفقر الشديد ولا تستطيع العمل، ككبار السن فوق ٦٥ عاما أو من لديهم عجز كلي أو إعاقة. ويبلغ قيمة المعاش ٣٥٠ جنيها شهريا للفرد الواحد. ويمكن للأسرة الواحدة أن تستفيد من معاش كرامة لـ ٣ أفراد كحد أقصي. ما يعني أن قيمة الحد الأقصى لمعاش كرامة للأسرة الواحدة في حالة استحقاق ٣ أفراد بها، تبلغ ١٠٥٠ جنيها شهريا. وبذلك يعتبر معاش كرامة المعاش الوحيد الذي تزيد قيمته عن خط الفقر القومي والبالغ ٣٢٧ جنيها شهريا وذلك بأسعار ٢٠١٢/٢٠١٣ كما ذكرنا مسبقا. والجدير بالذكر هنا هو أن نسبة الفقر في مصر تبلغ ٢٦.٣% وذلك وفقا لبحث الدخل والإنفاق لعام ٢٠١٢/٢٠١٣ ما يعني وجود ٢٣.٦٧ مليون شخص تحت خط الفقر، بينما يبلغ عدد المستفيدين من معاشات الضمان الاجتماعي ومعاش تكافل وكرامة نحو ٤.٧ مليون شخص (٣.٧ مليون من معاشات الضمان الاجتماعي + ١ مليون من المفترض أن يستفيدوا من معاشي تكافل وكرامة) ما يعني وجود ما يقرب من ١٩ مليون شخص خارج مظلة تلك المعاشات وذلك بالطبع بافتراض عدم زيادة نسبة الفقر وعدد الفقراء. مع الأخذ في الاعتبار إنه ووفقا لبحث الدخل والإنفاق أيضا فهناك ٢٣.٦% من السكان على حافة خط الفقر ومن البديهي أن العديد من هؤلاء قد وقعوا تحت خط الفقر مع بداية سياسة إصلاح الدعم. ووفقا لبحث الدخل والإنفاق كذلك فإن نسبة الأطفال الذين يعيشون في فقر ارتفعت بنحو ٣ نقاط مئوية خلال الفترة ما بين (١٩٩٩/٢٠٠٠) و (٢٠٠٨/٢٠٠٩) التي تعد فترة نمو اقتصادي مستدام نسبيا وهو ما يشير إلى حرمان أشد السكان فقرا من التمتع بعوائد النمو الاقتصادي، ثم بعد ذلك ارتفعت نسب الفقر بين الأطفال بمقدار ٥ نقاط مئوية خلال الفترة ما بين (٢٠٠٨/٢٠٠٩) و (٢٠١٢/٢٠١٣)[٥٠].

مصروفات أخرى ... لا مساس بمخصصات جهات إدراج موازناتها كرقم واحد:

تبلغ تقديرات المصروفات الأخرى في موازنة العام المالي الحالي نحو ٥٤.٨ مليار جنيه وبنسبة زيادة قدرها ١١.٦% عن متوقع العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ والبالغ ٤٩.١ مليار جنيه، وما نلاحظه أن بند المصروفات الأخرى هو البند الوحيد الذي لم يحدث فيه انخفاض بين المستهدف والمتوقع، فكل البنود بما فيها الفوائد حدث بها انخفاض في المتوقع عن المستهدف.

والجدير بالذكر هنا هو أن أهم مصروفات ذلك الباب هي تقديرات الدفاع والأمن القومي، واعتمادات الجهات ذات السطر الواحد مثل القضاء والمحكمة الدستورية بالإضافة إلى مصروفات الضرائب والرسوم والتعويضات والغرامات وكذا الاشتراكات الدولية. ويمكن القول بأن القوات المسلحة تحصل على معظم مخصصات ذلك الباب، ويأتي مخصص ذلك الباب دائما كرقم واحد في الموازنة

[٥٠] " موجز إحصائي عن فقر الأطفال في مصر " الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
http://www.capmas.gov.eg/Pages/ShowPDF.aspx?page_id=/Admin/News/PressRelease/poor15.pdf

بدون ذكر أي تفصيلات أخرى، عملا بالمادة (٢٠٣) من الدستور المصري والتي تنص على أن موازنة القوات المسلحة تدرج كرقم واحد في الموازنة العامة للدولة.

رؤية في المصروفات العامة وفقا للتصنيف الوظيفي:

المصروفات بالتصنيف الوظيفي على مستوي الأبواب — بالمليون جنيه

الأنشطة الوظيفية	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٥/٢٠١٤
الخدمات العامة	٣٢٠،٩٥٢	٢٧٠،٠٤٠	٢٣٧،٨٠٦
النظام العام وشئون السلامة العامة	٤٤،٥٣٢	٣٩،٠١٨	٤٣،٤٠١
الشئون الاقتصادية	٤١،٨٢٠	٣٥،١٣٤	٣٥،٧٠٦
حماية البيئة	٢،٢١٥	١،٦٢٤	١،٦٥٣
الإسكان والمرافق المجتمعية	٢٥،٣٢٧	٢١،٩١١	٢٤،٦٢١
الصحة	٤٤،٩٥٠	٤٢،٤٠١	٤٠،٣٩٩
التعليم	٩٩،٢٦٢	٩٤،٣٥٥	٩٣،٥٤٠
الشباب والثقافة والشئون الدينية	٣٠،٦٤٠	٢٨،٣٥٦	٢٩،١٥٢
الحماية الاجتماعية	٢١١،٦٦١	٢١٧،٣١٦	١٨٩،٢٣٠
أنشطة وظيفية متنوعة	٤٣،٢٠٥	٣٩،٢٧٦	٤١،٠٣٤
الإجمالي	٨٦٤،٥٦٤	٧٨٩،٤٣١	٧٣٦،٥٤٢

المصدر: البيان المالي لموازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥

في إحدى فقرات البيان المالي لموازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ التي تتحدث عن التقسيم الوظيفي للمصروفات العامة، يتم توضيح القطاعات الوظيفية في الموازنة العامة للدولة وأهم الجهات الرئيسية داخل كل قطاع. وتم ذكر قطاع الدفاع والأمن القومي وأن أهم الجهات الرئيسية به هي وزارة الدفاع، وزارة الإنتاج الحربي وصندوق تمويل المتاحف العسكرية، ولكن في الجدول الذي يلي تلك الفقرة، هنا في الدراسة، لا يتم وضع قطاع تحت أسم الدفاع والأمن القومي بل يكون هناك قطاع تحت مسمي أنشطة وظيفية متنوعة، والمتتبع لموازنة الجهاز الإداري والتي يتم نشرها على موقع وزارة المالية يكتشف أن القطاع الموضوع تحت أسم أنشطة وظيفية متنوعة هو نفسه قطاع الدفاع والأمن القومي. ولكن في حقيقة الأمر لا نعلم لماذا تقوم وزارة المالية بتغيير اسمه في الموازنة، وهو الأمر المتكرر على مدار عدة سنوات مالية سابقة، ودائما ما يدرج معظم المخصص لذلك القطاع تحت باب المصروفات

الأخرى فعلي سبيل المثال من بين ٣٩.٢٧٥ مليار جنيه كانت مخصصة لقطاع الدفاع والأمن القومي في موازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، حصل ديوان عام وزارة الدفاع على ٣٩ مليار من ذلك المبلغ تحت باب المصروفات الأخرى.

على جانب آخر، تبعا للاستحقاقات الدستورية المتعلقة بزيادة الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والبحث العلمي لتصل نسبة الإنفاق الحكومي عليهم ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي، كانت الحكومة قد أعلنت أنها سوف تصل إلى تلك النسبة المطلوبة مع العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ أي العام المالي القادم.

وتبلغ المخصصات للإنفاق على قطاع التعليم في موازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٩٩.٢٦٢ مليار جنيه بزيادة تبلغ ٥.٧٢٢ عن متوقع ٢٠١٥/٢٠١٤ وبنسبة زيادة قدرها ٦%، بينما نسبة تلك الزيادة تبلغ ٥% فقط في حال مقارنتها بموازنة نفس العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ حيث بلغ المخصص لقطاع التعليم ٩٤.٣٥٥ مليار جنيه. وكنسبة للناتج المحلي الإجمالي، يبلغ الإنفاق على التعليم في موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥ للناتج المحلي الإجمالي نسبة تبلغ ٣.٥% فقط ومن المفترض إنه مع العام المالي القادم ٢٠١٧/٢٠١٦ تصبح تلك النسبة ٦% وفقا للدستور. ومن الواضح أن تلك النسبة لا تزيد بل تقل حيث بلغت في موازنة ٢٠١٤/ ٢٠١٥ نحو ٣.٩% في حين تبلغ ٣.٨٤% وفقا لمتوقع نفس العام المالي، في حين بلغت نسبة الإنفاق الفعلي لعام ٢٠١٤/٢٠١٣ نحو ٤% كنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

وبالنسبة للقطاع الصحي فقد بلغ المخصص للإنفاق على ذلك القطاع في موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٤٤.٩٥٠ مليار جنيه بزيادة تبلغ ٤.٥٥١ مليار جنيه عن متوقع ٢٠١٥/٢٠١٤ وبنسبة زيادة قدرها ١١.٣%، بينما لا تزيد تلك الزيادة عن ٦% في حالة المقارنة بموازنة نفس العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ حيث بلغ المخصص لقطاع الصحة مبلغ قدره ٤٢.٤٠١ مليار جنيه. وكنسبة للناتج المحلي الإجمالي تبلغ نسبة الإنفاق على القطاع الصحي في موازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ١.٦%. ومن المفترض أن تبلغ تلك النسبة العام المالي المقبل ٢٠١٧/٢٠١٦ نحو ٣% كنسبة للناتج المحلي الإجمالي وهو الأمر الذي يبدو بعيد المنال خاصة وأن تلك النسبة تنقص لا تزيد هي أيضا، حيث بلغت ١.٨% في موازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ بينما تبلغ ١.٦٦% وفقا لمتوقع نفس العام المالي، في حين بلغت نسبة الإنفاق الفعلي لعام ٢٠١٤/٢٠١٣ ١.٤٦%.

وبالتالي ووفقا لموازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ يبلغ الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة معا كنسبة للناتج المحلي الإجمالي ٥.١% وهي النسبة التي من المفترض أن تصبح ٩% مع العام المالي القادم[٥١]، وكانت منظمة الصحة العالمية قد أشارت إلى أهم المشاكل التي تعاني منها الأنظمة الصحية في مصر خاصة غياب التنسيق بين البرامج المختلفة ، سواء علي مستوي التمويل، أو مستوي الإدارة، أو مستوي تقديم الخدمات الصحية وما يترتب عليه من إهدار الموارد ومستوي خدمات صحية متدنية[٥٢].

وتظل المشكلة الأبرز في الإنفاق على التعليم والصحة هي ابتلاع الإنفاق الجاري لمعظم المخصصات تاركا القليل للإنفاق الاستثماري بما قد يتضمنه من شراء أجهزة أو بناء مدارس ومستشفيات جديدة. ففي قطاع الصحة تبتلع الأجور ما يقرب من ٦٠% من مجموع

٥١المادة ١٨ من الدستور المصري : "... وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الانفاق الحكومى للصحة لا تقل عن ٣ % من الناتج القومى الإجمالى تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية ....."

المادة ١٩ من الدستور المصري "... وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومى للتعليم لا تقل عن ٤% من الناتج القومى الإجمالى، تتصاعد تدريجيا حتى تتفق مع المعدلات العالمية...."

[٥٢] المصدر : ورشة عمل للوكالة الفرنسية للتنمية ومنظمة الصحة العالمية ووزارتي المالية والتضامن ، ١١ديسمبر ٢٠١٥ ، للمزيد : http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Press/Pages/news-a-11-12-15.aspx

المخصصات لذلك القطاع بانخفاض قدره ٢.٨% عن نفس النسبة في موازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، بينما تبلغ نسبة المخصص للاستثمارات ما يقرب من ١٣.٦% فقط بينما بلغت تلك النسبة ١٣.٥% في موازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤.

يتكرر الامر نفسه في قطاع التعليم وإن كان بدرجة أكبر حيث تستحوذ الأجور على ما نسبته ٨٣.٥% من حجم المخصص للإنفاق على القطاع في موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥ بزيادة ١.٥% عن نفس تلك النسبة في موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤، بينما تبلغ نسبة مخصصات الاستثمار في قطاع التعليم نحو ٨.٨% فقط من حجم الإنفاق الموجه للقطاع مقارنة بـ ٨% في موازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤.

الإيرادات في موازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ ... الاعتماد على الضرائب المتحيزة ضد الفقراء[٥٣]:

تبلغ تقديرات الإيرادات العامة في موازنة السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٦٢٢.٢٧٧ مليار جنيه بنسبة نمو قدرها ٢٨% عن النتائج المتوقعة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ البالغة ٤٨٦.١٠٩ مليار جنيه، وهي نسبة نمو طموحة للغاية ومرتبطة كذلك باستهداف معدل نمو طموح يبلغ ٥%، مع الأخذ في الاعتبار أن ما كان مستهدفاً من حصيلة في موازنة العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ بلغ ٥٤٨.٦٣٢ مليار جنيه في حين أن معدل النمو المستهدف في موازنة تلك السنة المالية كان يبلغ ٣.٢% فقط في حين أن الحكومة توقعت معدل نمو قدره ٤.٢%.

الإيرادات العامة وفقا للبيان المالي لموازنة ٢٠١٦/٢٠١٥ بالمليون جنيه

البيان	٢٠١٦/٢٠١٥ موازنة	٢٠١٥/٢٠١٤ موازنة	٢٠١٥/٢٠١٤ متوقع
الإيرادات الضريبية	٤٢٢،٤٢٧	٣٦٤،٢٩٠	٣١٧،٨٣٩
المنح	٢،٢٠٨	٢٣،٤٩٢	٢٥،٦٩٨
الإيرادات الأخرى	١٩٧،٦٤١	١٦٠،٨٥٠	١٤٢،٥٧٢
الإجمالي	٦٢٢،٢٧٦	٥٤٨،٦٣٢	٤٨٦،١٠٩

(ا) وتبلغ تقديرات الإيرادات الضريبية في موازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٤٢٢.٤٢٧ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٣٣%، مع الأخذ في الاعتبار أنه تم التراجع عن بعض الإصلاحات الضريبية والتي كان قد تم الإعلان عنها خلال العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ مثل إلغاء الزيادة الضريبية البالغة ٥% عمن يزيد دخلهم عن مليون جنيه وتوحيد الحد الأقصى للضريبة عند ٢٢.٥% بانخفاض قدره ٢.٥% عن الحد الأقصى السابق والبالغ ٢٥%. وكذلك إعلان الحكومة تعطيل العمل بضريبة الأرباح الرأسمالية الناتجة عن

[٥٣] محدث عن : إشوي مجدي – لماذا لا تسقط ثمار النمو؟ - المفوضية المصرية للحقوق والحريات – يوليو ٢٠١٥.

التعامل في الأوراق المالية لمدة عامين. وتعول الحكومة على عدد من الأمور لزيادة الحصيلة الضريبية وفقا لمستهدف ٢٠١٦/٢٠١٥ منها الاتي:

استكمال منظومة ضريبة القيمة المضافة، فوفقا للبيان المالي تبلغ الحصيلة المقدرة لضريبة المبيعات ١٥٩.٨٤٥ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٤٨% عن متوقع العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ أي ما يقرب من النصف تقريبا، وذلك يوضح زيادة الاعتماد على الضرائب غير المباشرة والتي تزيد من العبء على كاهل المواطنين بالأساس.

التطبيق الكامل لقانون الضريبة العقارية حيث من المتوقع أن تبلغ حصيلة تلك الضريبة ٣.٢٤١ مليار جنيه مقارنة بمتوقع ٢٠١٥/٢٠١٤ البالغ ٨٨٤ مليون جنيه، مع الأخذ في الاعتبار إنه المستهدف في موازنة ٢٠١٥/٢٠١٤ كان تحصيل ٣.٦٨٨ مليار جنيه.

كذلك إعداد قانون جديد للجمارك واستكمال تطوير المنظومة الجمركية. وتبلغ حصيلة الضريبة الجمركية المتوقعة في موازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٢٧.٤٠١ مليار جنيه، بنسبة زيادة قدرها ٢٧% عن متوقع العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ البالغ قيمته ٢١.٥٤٩ مليار جنيه.

بالإضافة إلى زيادة رسوم التنمية على بعض الأنشطة (على تذاكر السفر للخارج، على مغادرة البلاد، على المحاجر، على تسيير السيارات وعلى السيارات الجديدة) حيث تتوقع الحكومة حصيلة قدرها ٩.٠٥٤ مليار جنيه كرسوم تنمية الموارد بنسبة زيادة قدرها ٩٣% عن متوقع ٢٠١٥/٢٠١٤ البالغ نحو ٤.٦٩٧ مليار جنيه.

وقد بلغت الحصيلة المتوقعة للضرائب على أذون وسندات الخزانة في موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥ مبلغ قدره ٣٢.٩٦٨ مليار جنيه بنسبة زيادة قدرها ٧٤% عن متوقع العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ والبالغ قدره ١٨.٩٣٤ مليار جنيه. في حين تقدر حصيلة ضريبة النشاط المهني غير التجاري (الأطباء-المهندسينو وغيرها) ، بنحو ١.٥٧٤ في موازنة ٢٠١٦/٥٠١٥ بزيادة تزيد عن ضعفي متوقع ٢٠١٥/٢٠١٤ البالغ ٤٩٢ مليون جنيه مع الأخذ في الاعتبار أنه كان مستهدفا أن تبلغ تلك الحصيلة ٢.٩٥٠ مليار جنيه في موازنة نفس العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤.

ولا تزال الضرائب على أرباح الجهات السيادية تمثل معظم الضريبة المفروضة على الأشخاص الاعتبارية، حيث تمثل توقعات الضرائب على (هيئة البترول، قناة السويس، البنك المركزي) حوالي ٦١% من تلك الحصيلة البالغة ١٠٨.٦٧٦ مليار جنيه. حيث تبلغ قيمة مساهمتهم مبلغ قدره ٦٦.٠٣٨ مليار جنيه، بينما تبلغ مساهمة باقي الشركات نحو ٤٢.٦٣٨ مليار جنيه، وتزيد تلك الحصيلة المستهدفة للضريبة على أرباح الشخصيات الاعتبارية بنسبة زيادة قدرها ١٤% عن متوقع العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ البالغ قدره ٩٥.١٩٠ مليار جنيه، في حين أن ما كان مستهدفا في موازنة نفس العام المالي كان يبلغ نحو ١٢٦.١٢٦ مليار جنيه.

(٢) وبلغت تقديرات المنح في موازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ٢.٢٠٨ مليار جنيه، مقارنة ب ٢٥.٦٩٧ وهو متوقع العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤.

(٣) في حين بلغت تقديرات الإيرادات الأخرى في موازنة العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ نحو ١٩٧.٦٤١ مليار جنيه بنسبة زيادة تبلغ ٣٩% عن متوقع العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ البالغ نحو ١٤٢.٥٧٢ مليار جنيه. وتأتي معظم حصيلة الإيرادات الأخرى من فوائض الهيئات

الاقتصادية مثل هيئة البترول وهيئة قناة السويس وغيرها من الهيئات الاقتصادية وفائض البنك المركزي، وأرباح شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والخاص.

حديث الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات ... والحق في التشكك:

على الرغم أن الحديث عن مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي، لقياس ما يريد أن يصدره نظام الحكم القائم بمعني "التنمية"، يعد منهج يهدف إلى خلق الالتباس، في ظل وجود مؤشرات أخرى أكثر ارتباطا – حقيقة – بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية مثل مؤشر الاقتصاد المحابي للفقراء ومؤشرات جودة الحياة. وعلى الرغم من ذلك فإن استهداف معدل نمو 0% على الأقل في ظل كل ما سبق، يفضح حقيقة التفاوت الحاد بين عائدات النمو التي تحصل عليها فئات الأغنياء على حساب الفقراء، وبالتالي نكون قد عدنا من جديد إلى الحال التي يبدو فيه الاقتصاد وكأنه ينمو، في حين أنه يترنح بالنسبة للأغلبية العظمى من المواطنين. كما أن النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي بتحقق من الاستثمارات الجديدة، ومن زيادة إنتاجية الاستثمارات القائمة، فإن معدل الاستثمار يصبح متغير رئيسي في تحقيق النمو، وفى إيجاد الوظائف الحقيقية المرتبطة بالتوسع الاستثماري. وتشير بيانات الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ إلى أن مخصصات الاستثمار في الموازنة العامة الجديدة تبلغ ٧٥ مليار جنيه، أي نحو ٢.٧% من الناتج المحلى الإجمالي. وهذا المعدل للاستثمار العام يقل عن المعدلات التي كانت تتضمنها الموازنات العامة إبان فترات حكم الرئيس الأسبق مبارك والرئيس السابق مرسي والتي لم تفض إلى معدلات نمو سريعة أو تنمية حقيقية .

وبذلك أصبح مشروعاً التشكك حتى في وفاء نظام الحكم القائم بهذا الرقم كاستثمارات، لأنها رصدت ٦٧.٢ مليار جنيه استثمارات في مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، لكنها لم تنفق بالفعل سوى ٦٠.٢ مليار جنيه وفقا لبياناتها هي نفسها. وبما أن الدولة قدوة لمواطنيها، فإن معدل الاستثمار العام الراهن لا يشكل قدوة حسنة للقطاع الخاص في هذا الشأن.

ولو افترضنا أن القطاع الخاص المحلى والأجنبي سينفق على الاستثمارات الجديدة أو التوسع في الاستثمارات القائمة ما يتراوح بين أربعة وخمسة أمثال الاستثمارات العامة، فإن معدل الاستثمار في مصر سيبقى على مستواه المتدني الذي يقل عن ١٥% من الناتج المحلى الإجمالي. وهذا المستوى لا يمكنه تحقيق نمو اقتصادي مؤثر.

وقد انخفض معدل الاستثمار في مصر نحو ١٢.٦% من الناتج المحلى الإجمالي في النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، وكان المعدل قد بلغ ١٤% في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٣، مقارنة بنحو ١٤.٢% في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢.

وللعلم فإن متوسط معدل الاستثمار العالمي وفقا لبيانات البنك الدولي عن السنوات الأخيرة يدور حول مستوى يتراوح بين ٢٠%، ٢٢% من الناتج العالمي .ويبلغ المعدل نحو ٢٣% في الدول الفقيرة، ونحو ٢٩% في دول الدخل المتوسط، ونحو ٤١% في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ، ونحو ٣٢% في جنوب آسيا، أي أن الدول التي تحقق نموا متوسطا أو سريعا بصورة حقيقية تحتاج إلى معدلات استثمار تزيد عن ضعف معدل الاستثمار الراهن في مصر. ومن المؤكد أن رفع معدل الاستثمار هو التحدي الحقيقي لنظام الحكم القائم إذا أراد تحقيق أي إنجاز في تحقيق الموازنة العامة للدولة ٢٠١٦/٢٠١٥.

ولأن الطبيعي هو أن يتم تمويل الاستثمارات من المدخرات المحلية، فإن معدلات الادخار المحلية في مصر تشكل مأساة حقيقية تحتاج لإجراءات فعالة لمعالجتها لرفع معدل الادخار المحلي لمستويات مقبولة.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن معدل الادخار المحلي قد بلغ ٥.٢% من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٤/٢٠١٣، وبلغ ٤.٧ % في النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، وهذا معدل ضعيف جداً لا يقوى على تمويل استثمارات تحقق الناتج القومي المفترض في الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥ /٢٠١٦ ، وهذا ما يؤكده الشكل البياني التالي:

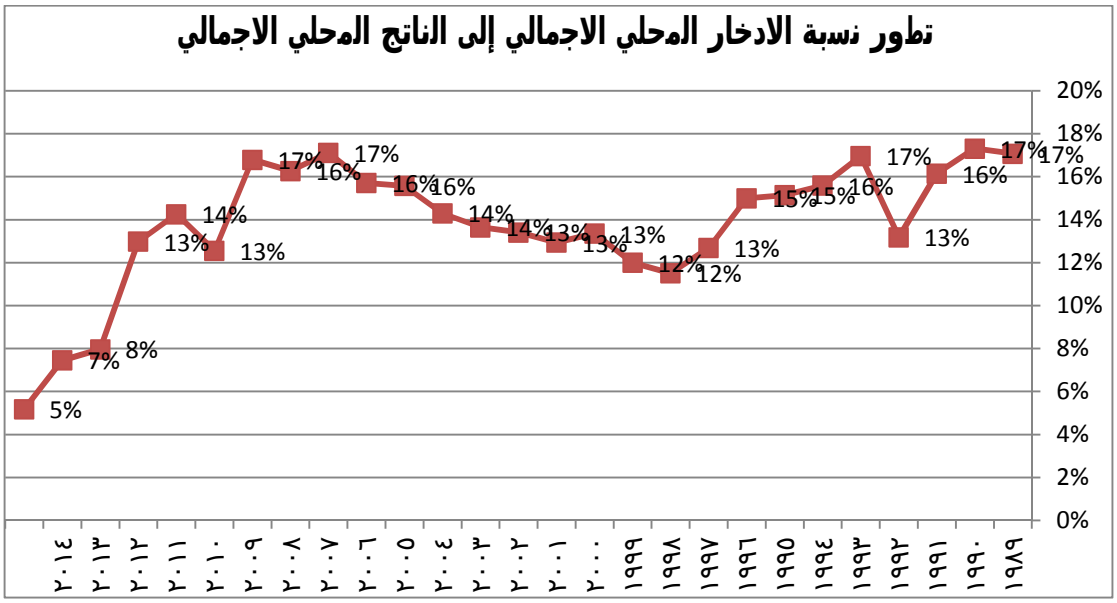

المصدر : حسابات الباحث مجمعة من بنك البيانات – البنك الدولي[٥٤]

هذا ما يجعل نظام الحكم القائم لا يجد أماه مفراً من اللجوء إلى أطراف النظام الاقتصادي العالمي ، دول متبوعة وتابعة أعلى في درجة التقسيم الدولي للعمل ومؤسسات تمويلية دولية تعكس سياسات النظام الاقصادي العالمي ، للعمل على إيجاد أدوات تمويلية لعلاج أزمة نظام الحكم القائم ، وفي اطار العودة لاشتراطات ما قبل ٢٥ يناير ٢٠١١.

ولذلك حرص نظام الحكم القائم على خروج الموازنة العامة للدولة ٢٠١٦/٢٠١٥ ، بإستخدام التكنوقراط المتواجدين في حكومته ، بشكل يوافق متطلبات النظام الدولي العالمي.

[٥٤] مصدرسابق

الخلاصة:

حسبما ورد في ذلك التقرير تكون الموازنة العامة للدولة ٢٠١٦/٢٠١٥ موازنة تفتقد لأسس العدالة الاجتماعية، وتتعرض فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمخاطر جمة. وتم التخطيط لها، وسيتم تنفيذها بعيداً عن المشاركة والرقابة الشعبية وبدون شفافية، بالمخالفة لمبادئ الحوكمةالرشيدة. وتعد بحق وثيقة يريد بها نظام الحكم القائم استمرار تحقيق مصالح الخارج، عن طريق محاكاة تمثيلية لاشتراطات عودة الاندماج في النظام العالمي ، من خلال تحقيق مزايا للطبقات مرتفعة الدخل على نفس اشتراطات التطور الرث قبل ٢٥ يناير ٢٠١١، يدفع ثمنها الطبقات الفقيرة والأشد فقراً في المجتمع، لأن وجود نظام الحكم القائم خارج النظام الاقتصادي العالمي يشي بـ "الأزمة"، وهي التي يحاول نظام الحكم القائم أن يتغلب عليها ومن وسائله الموازنة العامة للدولة ٢٠١٦/٢٠١٥، وخاصة أن التقارير الدولية، مثل تقرير التنافسية العالمي وتقرير آفاق التنمية، تحذره أن ليس نظام الحكم هو الذي ابتعد عن النظام الاقتصادي العالمي، بل أن الاقتصاد المصري بأكمله يبتعد بشكل يصبح غير مرغوب فيه ضمن تراتبية التبعية في النظام الاقتصادي العالمي.

وتكون الموازنة العامة للدولة ٢٠١٦/٢٠١٥ في نقاط هي:

- موازنة يقوم فيها التكنوقراط فعلا بعملية "تفصيل" للموازنة العامة للدولة سنويا، مثلهم مثل "رزية القوانين "في مصر، يفعلون ما يؤمرون أو ما يعتقدون أنه الطريق للحصول على رضا نظام الحكم القائم.
- سيطرة اعتبار "الحصيلة" على ما عداه من الاعتبارات الحاكمة لصياغة الميزانية، بما في ذلك اعتبارات تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية والاستقرار الاقتصادي. وقد تحول هذا في نهاية الأمر إلى صبغ السياسة الضريبية بطابع "الجباية" بصورة صارخة.
- تغليب مصلحة أصحاب رأس المال على مصلحة العمال،نظراً لقوة تنظيمات رجال الأعمال وقدرتها على إنزال الضرر بالموظفين،وإفساد اقتراحاتهم إذا هي تعارضت مع مصالح رجال الأعمال، وقد رأينا كيف تم تخفيض الحد الأقصى للضريبة وتأجيل الضريبة المؤقتة على الثروة وتأجيل فرض ضريبة الأرباح الرأسمالية في البورصة خلال السنة المالية الماضية.
- الميل إلى زيادة الحصيلة عن طريق "توسيع المجتمع الضريبي"، وفي هذا السياق كانت الضرائب على الوقود والدخان والسجائر وبعض السلع الأخرى بشكل عام مخرجا مهما لواضعي الضرائب يمكنهم من الحصول على زيادة في الإيرادات، بدلا من زيادة عبء الضريبة على الأغنياء أو على رجال الأعمال.
- تقديم اعتبارات خدمة الدين العام وتخفيض العجز المالي على ما عداها، حتى لو كان ذلك على حساب اعتبارات تحقيق العدالة والتنمية والاستقرار المالي، ويجري عادة تخفيض الدعم المالي لسلع الفقراء والمزايا التي يحصلون عليها كوسيلة من وسائل تخفيض العجز.
- تنفيذ توصيات صندوق النقد الدولي بقصد الحصول على رضا المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات التصنيف الائتماني والدائنين، حتى لو كان ذلك على حساب اعتبارات التنمية والعدالة الاجتماعية والاستقرار المالي.

- تلبية مطالب الاستثمار الأجنبي، ومثال على هذا شركات النفط والغاز باعتبارها المستثمر الأجنبي الرئيسي في البلاد، وباعتبار القطاع الاستخراجي هو أكبر القطاعات الاقتصادية (٢٣% من الناتج المحلي الإجمالي) في مصر،حيث تم رفع سعر شراء النفط والغاز منها بواسطة الهيئة المصرية العامة للبترول، وتحريك أسعار الصرف لمصلحة الدولار على حساب الجنيه المصري.
- هذهالموازنة تعيد إنتاج عدم العدالة في توزيع عوائد النمو، وتحابي طبقة الأغنياء خاصة المرتبطين بنظام الاقتصاد العالمي، وتضر"لا تحابي" طبقات الفقراء والأشد فقراً.

أن هذا النمط من "التطور الرث" يعيد إنتاج الاستقطاب الاجتماعي ويفاقم الثروة من جهة والفقر من جهة أخرى، وهذا يسفر في واقع الحال عن "تآكل القاعدة الاجتماعية" وتعرض الجماهير الشعبية الفقيرة لمزيد من الحرمان والإفقار والتهميش، وذلك بالمخالفة الصريحة للدستور المصري.

التوصيات:

نوصي بشدة أن تعمل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ممثلة في مجلس النواب الحالي ، على أن الإلتزام بالمادة ٢٧ من الدستور المصري، والتي تنص على:

": دف النظام الاقتصادي إلى تحقيق الرخاء في البلاد من خلال التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، بما يكفل رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والقضاء على الفقر.

ويلتزم النظام الاقتصادي بمعايير الشفافية والحوكمة، ودعم محاور التنافس وتشجيع الاستثمار، والنمو المتوازن جغرافيا وقطاعيا وبيئيا، ومنع الممارسات الاحتكارية، مع مراعاة الاتزان الماليوالتجاري والنظام الضريبي العادل، وضبط آليات السوق، وكفالة الأنواع المختلفة للملكية، والتوازن بين مصالح الاطراف المختلفة، بما يحفظ حقوق العاملين ويحمي المستهلك

ويلتزم النظام الاقتصادي اجتماعياً بضمان تكافؤ الفرص والتوزيع العادل لعوائد التنمية وتقليل الفوارق بين الدخول والالتزام بحد أدنى للأجور والمعاشات يضمن الحياة الكريمة، وبحد أقصى في أجهزة الدولة لكل من يعمل بأجر، وفقا للقانون".

فجميع المؤشرات الناتجة عن تحليل الموازنة العامة للدولة ٢٠١٥/٢٠١٦، ونتيجة لعدم شفافية ومشاركة المواطنين في التخطيط والرقابة على هذه الموازنة، بشهادة منظمة "شراكة الموازنات الدولية"، تؤكد أن نظام الحكم القائم قد خالف الدستور مخالفة صريحة.

ونطالب نظام الحكم القائم، وفوراً، بإهدار الموازنة العامة للدولة ٢٠١٦/٢٠١٥، والعمل فوراً، على إخراج موازنة عامة جديدة وفق الإجراءات والقواعد التي تطلبها الدستور المصري،والذي يروج له نظام الحكم القائم على أنه الاستحقاق الأول للتحركات الشعبية في ٢٠١٣/٦/٣٠، وبأن تكون لصالح المواطن المصري، وخاصة الطبقات الفقيرة والأشد فقراً، وليس لاسترضاءالنظام الاقتصادي العالمي ، وبخاصة المؤسسات المالية والتمويلية بالخارج، والعمل على "تفصيل" الموازنة لأغراض لحوق نظام الحكم القائم بالنظام الاقتصادي العالمي ، على نفس اشتراطات ما قبل ٢٥ يناير ٢٠١١ ،في إطار من التطور الرث بناء على ترسيخ للتبعية[٥٥] ، وإهدار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين ، خاصة الطبقات ذودي الدخول المنخفضة "الفقراء" ومعدومي الدخل "الأشد فقراً".

[٥٥] مفهوم التبعية المقصود في هذا السياق ليس هو المفهوم المختزل في إطار مدرسة "التبعية الإقتصادية" وقانون التبادل اللامتكافئ ، بل في إطار نظرية "التطور اللامتكافئ" ، التي تنقل التبعية من مجال التبادل إلى الإنتاج حيث خلق "القيمة" ، مع الأخذ في الإعتبار أن وجود مؤشرات نمو ،' إنما تأتي معبرة عن ظاهرة النمو الرث ، حيث أن نمو في إتجاه الطبقات الغنية ، لا يستفيد منها الطبقات الفقيرة والأشد فقراً.